رؤية مستقبلية لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة

إعـــداد

د أمانى السيد غبور

أستاذ أصول التربية

كلية التربية النوعية – جامعة المنصورة

٢٠١٩

ملخص

أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة، وشهدت عددا من المتغيرات مست كافة المؤسسات،حيث أبرزت واقعا جديدا وأدخلت مفاهيم وتقنيات حديثة، تتسم بملامح و رؤى تتوافق مع طبيعة العالم المعاصر، القائم على الحركة والتغيير، العلم، التكنولوجيا ، والانفتاح والتحرر الاقتصادي الذي فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية .ولكي تتمكن المؤسسة من خلق ميزة تنافسية تمكنها من تحقيق أسبقية على منافسيها في مجال نشاطها، فهي مطالبة بفهم العلاقة القائمة بينها، وبين البيئة التي تنشط فيها، ومعرفة المكونات الرئيسية لها وأبعادها المستقبلية قصد الاستفادة من الفرص المتاحة لها وتجنب آثارها السلبية ولو نسبيا، خاصة ما يتعلق بالبيئة التنافسية.

وبما أن التنافس فى مجتمعات إقتصاد المعرفة هو فى جوهره تنافس تعليمى، وسباق فى التعليم. إذ تتقدم الدول عن طريق التعليم وتفعيل مخرجاته فى إحداث التنمية المجتمعية الشاملة وإحداث طفرات هائلة فى النمو الإقتصادى والعسكرى والسياسى، بحيث أصبح لزاماً على أى مجتمع يسعى إلى التنمية والمنافسة والتميز مراجعة نظمه التعليمية وإصلاحها وخاصة الجامعات . إذ يجب إدراك أن تعليم القرن الحادى والعشرين هو حجر الأساس للتنافسية، فالتحولات الجوهرية فى الإقتصاد تتطلب سياسات خلاقة لإيجاد

تواصل بين التعليم والتنافسية، فنظام التعليم فى القرن الحادى والعشرين هو التحدى المركزى أمام بناء القدرات التنافسية للدول .

وحيث أن المجالات المختلفة داخل إطار التعليم النوعى ليست بعيدة عن هذه المتغيرات العالمية ، فقد أصبح الآن واجبا حضاريا اجتياز كل تلك المتغيرات من منظور معاصر .فقد جاءت فلسفة إنشاءكليات متخصصة فى مختلف مجالات التعليم النوعى لتحقيق ركائز التعليم المتميز والتى تعتمد على القدرة على التفكير الإبداعى والإبتكارى والاتصال والوعى بالتكنولوجيا والتفاعل النشط والسوى مع البيئة . والتذوق والإدراك لقيم الفن والجمال وأساليب التعبير التى تعكسها المجالات النوعية بما ينعكس ايجابيا على القيم الأخلاقية كما يسهم فى نمو الذات وتنمية المجتمع .

وفى ظل الإحتياجات الإقتصادية والضغوط الإجتماعية الداخلية والمنافسة الدولية، على الدول أن تبحث عن تحسين كفاءة نظام تعليمها الجامعى، وإحتمالات إعادة إصلاحه وهيكلته. كل ذلك يدعونا إلى الإهتمام بمهارات نوعية يواجهها التعليم النوعى ، ويقتضى ذلك إعداد المعلم النوعى وتنميته المهنية المستمرة ضمن إطار فلسفة جديدة للتعليم والتدريب، لخلق عقول حرة صاحبة إبداع فكرى وإبتكار . فالتوجه المهنى السليم للفرد لايكفى لتميزه فى مهنته ، بل يجب تنمية مهاراته بصورة مستمرة لتلبية إحتياجات سوق العمل ولسد الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل .

حيث يمثل امتلاك وتطوير القدرة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات لتحقيقة فى ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد العالمى المبنى على المعرفة. وفي ظل تداعيات العولمة وتدويل التعليم وإقتصاد المعرفة أصبحت الجامعات (الكليات) أمام تحدي جديد يطالبها بتحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها علي مستوي العالم . وخاصة بعد ظهور تصنيفات الجامعات العالمية والتي فرضت علي كل جامعة العمل علي صياغة إستراتيجيات تنافسية لبناء واستدامة ميزة تنافسية لها.

ومن ثم جاءت الورقة الحالية لتضع رؤية مستقبلية لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة ، والتى يمكن أن تستفيد منها كليات التربية النوعية لتطوير برامجها ، وقد تضمنت هذه الورقة المحاور الثلاثة الآتية :

المحور الأول : التعليم النوعى فى مصر(إطار فكرى)، وتناولت فيه الباحثة مفهوم التعليم النوعى ، وأهميته ، وأهم خصائصه ، ومبررات تطوير التعليم النوعى فى مصر ، واختتم المحور بعرض لواقع التعليم النوعى فى مصر.

المحور الثانى : التحديات المعاصرة للتعليم الجامعى عامة والتعليم النوعى خاصة ، وقد تناولت فيه الباحثة التحديات الخارجية ، الداخلية التى تواجه التعليم الجامعى.

المحور الثالث : رؤية مقترحة لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة ، وقد حددت الباحثة منطلقاتها ،أهدافها ، مراحلها وآليات تنفيذها ، وأهم المعوقات وكيفية التغلب عليها.

Abstract in English

The global transformations have brought new trends and witnessed a number of changes affecting all institutions. They highlighted a new reality and introduced modern concepts and technologies that have characteristics and visions that correspond to the modern world, based on movement and change, science, technology, openness and economic liberalization. In order for the organization to create a competitive advantage that enables it to take precedence over its competitors in its field of activity, it is required to understand the relationship between them, and the environment in which they are active, and knowledge of the main components and their future dimensions in order to benefit from the opportunities available to them. With its negative effects even relatively, especially with respect to the competitive environment.

Competition in the knowledge economy is essentially an educational competition, a race in education. As countries progress through education and activate its outputs in the development of comprehensive community development and make huge jumps in economic growth, military and political, so that any society seeking development, competition and excellence must review its educational systems and reform, especially universities. It must be recognized that 21st century education is the cornerstone of competitiveness. Core transformations in the economy require creative policies to create a link between education and competitiveness. The 21st century education system is the central challenge to building countries' competitiveness.

As the various areas within the framework of quality education are not far from these global changes, it is now a civilized duty to overcome all these variables from a contemporary

perspective. The philosophy of establishing specialized colleges in various fields of qualitative education to achieve the foundations of excellence education, which depends on the ability to creative thinking and creative Communication and awareness of technology and active and equal interaction with the environment. And taste and understanding of the values of art and beauty and methods of expression reflected by the qualitative areas, which reflects positively on moral values and contribute to self-development and community development.

In light of economic needs, internal social pressures and international competition, countries should seek to improve the efficiency of their university education system and the prospects for its reform and structure. All this calls for attention to the qualitative skills of quality education. This requires the preparation and continuous professional development of the quality teacher within the framework of a new philosophy of education and training, to create free minds with creative creativity and innovation. The proper professional orientation of the individual is not sufficient to distinguish him in his profession, but his skills must be constantly developed to meet the needs of the labor market and to bridge the gap between the outputs of the educational process and the labor market.

The acquisition and development of competitiveness is a strategic objective that enterprises seek to achieve in the face of the severe competitive challenges of a knowledge-based global economy. With the fallout of globalization and the internationalization of education and the knowledge economy, universities are facing a new challenge that demands them to improve the quality of their academic activities compared to their counterparts worldwide. Especially after the emergence of the rankings of international universities and imposed on each university to work on the formulation of competitive strategies to build and sustain a competitive advantage.

Hence, the present paper presents a future vision for the development of quality education in Egypt in the light of the contemporary challenges, which can benefit the faculties of specific education to develop their programs. This paper included the following three axes:

The first axis: qualitative education in Egypt (conceptual framework), in which the researcher discussed the concept of qualitative education, its importance, its main characteristics, and the justification for the development of quality education in Egypt.

The second axis: the contemporary challenges of university education in general and qualitative education in particular, in which the researcher dealt with external challenges, internal facing university education.

The third axis: A proposed vision for the development of qualitative education in Egypt in the light of contemporary challenges. The researcher defined its principles, objectives, stages and mechanisms of implementation, and the most important obstacles and how to overcome them.

رؤية مستقبلية لتطوير التعليم النوعى فى مصر

فى ضوء التحديات المعاصرة

مقدمة

يشهد العالم اليوم مجموعة من التحديات والمتغيرات التي تنعكس على الحياة برمتها ومنها التعليم، نتيجة لتأثيرات العولمة المتدفقة وزيادة أهمية المعرفة بوصفها المحرك الأول للنمو وثورة المعلومات والاتصالات الأمر الذي يحتم علينا نمطا من التعليم يسعى إلى العالمية ويتسم بالدولية بحيث يطل على الثقافات الأخرى ويتفاعل معها ولا يذوب فيها.

لذا تحاول الكثير من دول العالم تحديث أنظمتها التعليمية بصفة مستمرة حتى تستطيع أن تلائم وتستوعب الكم الهائل من المعرفة البشرية ، وادخال تقنيات وآليات ووسائط تربوية جديدة بهدف زيادة كفاءة جودة العملية التعليمية ، ومن ثم زاد اهتمام المتخصصين والمسئولين في مصر بالتعليم ، وزيادة عدد الجامعات وكليات التعليم العالي ومن بينها كليات التربية النوعية التي وصل عددها في فترة وجيزة ما يقرب من خمس عشرة كلية في مختلف محافظات الجمهورية. (وزارة التعليم العالي ،1990-١٩٩١،ص٤)

وتضمنت هذه الكليات النوعية شعبا وتخصصات متنوعة مثل شعب التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي تكنولوجيا التعليم والاعلام التربوي ورياض الأطفال ومعلم الفصل الواحد، ورغم أهمية التخصصات النوعية وحيويتها الا أنها غابت طويلا عن مدرسنا ولقد انعكس ذلك بالسلب على تربية أبنائنا.

ويواجه التعليم الجامعي مجموعة من التحديات التي تفرض عليه القيام بجهود بناءة للتغلب عليها ووضع استراتيجيات جذرية تسعى إلى تأهيله للقيام بالدور المنوط به ، ومن هنا حدث تحولاً كبًيرا في نظام التعليم العالي والجامعي، فأخذت الجامعات بثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية، مما تطلب تغيًرا جذرياً في فلسفة التعليم الجامعي وتوجهاته واستراتيجياته.

وقد أبرزت دراسة عبد المجيد(٢٠٠٦م)التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر والوطن العربي عامة والتي تتمثل في:

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية. التى أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبرازمنتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين الدول.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
- يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله .

أما بالنسبة لمنظومة التعليم النوعي ومدخلات سوق العمل فى مصر فقد أوضحت دراسة صبره(٢٠٠٨) أهم التحديثات والصعوبات التي تواجه سوق العمل و منها:

١- عدم الاهتمام بجدية وسائل التدريب الحديثة والتي تعتبر الأساس في اكتساب المزايا التنافسية العالمية ، مما يترتب عليه ضعف الإنتاجية مقارنة بالدول الأخري .

٢- اتباع الأساليب التقليدية في التدريب التي يغلب عليها الطابع النظري أكثر من العملي .

٣- عدم وجود معايير ثابتة للبرامج التدريبية تسهم في تحديد المحتوي العلمي والتدريبي لكل برنامج .

٤- عدم الوقوف عي متطلبات سوق العمل مستقبلا حتي يمكن ربطها باحتياجات التدريب من الكفاءات اللازمة .

لذلك أدى عدم كفاءة وحرفية خريجى الجامعات المصرية فى مختلف التخصصات ولا يستثنى من ذلك تخصصات التعليم النوعى ، إلى عدم سد احتياجات سوق العمل ، مما ترتب عليه انصراف أسواق العمل الخارجية عن طلب العمالة المصرية ، وبدأت تستبدلها بعمالة أمهر وأوفر ، وتزامن ذلك مع تكدس سوق العمل المحلى بالخريجين غير المؤهلين بسبب ضعف إعدادهم وقلة تدريبهم وعدم مواكبتهم للتطورات التكنولوجية الحديثة فى مجال عملهم ، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة .

وفي ظل تداعيات العولمة وتدويل التعليم وإقتصاد المعرفة أصبحت جامعات العالم بحاجة إلي أن تكون أكثر تطوراً وتنافسياً في سوق التعليم المحلي والإقليمي والعالمي ، إذ أصبحت الجامعات أمام تحدي جديد يطالبها بالكفاح من أجل تحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها علي مستوي العالم في حلبة التنافس بين الجامعات ،وخاصة بعد ظهور تصنيفات الجامعات العالمية والتي فرضت علي كل جامعة العمل علي صياغة إستراتيجيات تنافسية لبناء واستدامة ميزة تنافسية في التعليم الجامعى ، إذ فرض ظهور التصنيفات العالمية للجامعات والمتغيرات العالمية المعاصرة على الجامعات والكليات سباقا حادا وقويا ، يجعلها تبذل أقصى جهدها لبناء وتحسين قدرتها التنافسية ، ولتحقيق الإستفادة القصوى من كافة الإمكانات المتوفرة بداخلها هدف الوصول إلى أفضل مخرجات تتناسب مع متطلبات معايير الجودة المحلية والعالمية ، وكذلك احتياجات ومتطلبات سوق العمل المحلى والعالمى ،وفي ضوء ما تقدم من تحديات يتعرض لها التعليم الجامعى عامة والنوعي خاصة في ظل ما يعايشة المجتمع المصري من تحولات اقتصادية وثقافية ، وقفت حائلا أمام تطويره والنهوض به تقتضي الضرورة وضع إستراتيجية لتطوير التعليم النوعي في مصر تتسق وتطلعات المجتمع المصري . لذا جاءت الورقة الحالية لتقدم رؤية مستقبلية لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة، ومن ثم يستطيع أن يحقق الريادة والنجاح والتميز من الناحية الإدارية

والتعليمية والبحثية وخدمة المجتمع على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى ،وقد تضمنت هذه الورقة المحاور الثلاثة الآتية :

المحور الأول : التعليم النوعى فى مصر(إطار فكرى)

المحور الثانى : التحديات المعاصرة للتعليم الجامعى عامة والتعليم النوعى خاصة

المحور الثالث : رؤية مقترحة لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة

المحور الأول : التعليم النوعى فى مصر (إطار فكرى)

إن مؤسسات التعليم النوعى في مصر كغيرها من مؤسسات التعليم العالى والجامعى تركز على أهم أهداف التعليم العالي والجامعى ألا وهو إعداد القوى البشرية، إلا أن ذلك في كثير من هذه المؤسسات يحكمه وجود التخصصات والهيئة التدريسية، وكثيرا ما تدلل النتائج على أن المخرجات في بعض التخصصات تفوق الحاجة الفعلية أو العكس. وهذا يقود إلى ضرورة وجود ديناميكية مرنة في هذه المؤسسات لتطوير برامجها. إذ إنه في كثير من الأحيان لا يجد الخريج مكاناً له في الوظائف العامة أو الخاصة، وإن وجدها فقد تكون في غير تخصصه، وهنا يتضح الجهد والهدر.

نشأتها :

استندت فكرة إنشاء كليات للتربية النوعية لتخرج المعلم النوعى على رصيد من الجهود والخبرات والدراسات التي شارك فيها العديد من العلماء القائمين على شئون التعليم العالى والتربية والتعليم وقد نبعت هذه الفكرة أساسا من خلال الدراسات المقدمة في المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر عام ١٩٨٧ والذي نظمته وزارة التربية والتعليم تحت عنوان "أمّة لها مستقبل" بهدف تطوير التعليم في مصر ولعل من أهم المشكلات التي تناولتها استراتيجية تطوير التعليم في مصر هي مشكلة تعدد وتنوع مصادر اعداد المعلم واختلاف المؤهل الذي يحمله معلم التعليم العام وخاصة في المرحلة الأولي من التعليم الأساسي، هذا إلى جانب النقص الشديد في اعداد المعلم النوعي في جميع محافظات الجمهورية.

من هنا تبلورت فكرة إنشاء كليات جديدة لتخرج المعلمين والمعلمات في التخصصات التوعية – تربية فنية – تربية موسيقية – اقتصاد منزلى – وحتى تتحول الفكرة إلى واقع، فان ذلك يتطلب تكاتف جهود المسئولين والمتخصصين والعلماء لذا أصدر الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم الأسبق القرار الوزاري رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٩/١ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مشروع إنشاء الكليات النوعية للمعلمين والمعلمات، وتتكون اللجنة من المتحصصين وكبار المسئولين بوزارتى التعليم العالي والتربية والتعليم علي أن تختص اللجنة بدراسة الآتي: (تحديد مقر الكليات النوعية للمعلمين والمعلمات المقرر انشاؤها بكل من محافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية– تحديد موعد بدء الدراسة وشروط القبول – تحديد المناهج الدراسية وخطة

الدراسة والتجهيزات الازمة– توفير هيئة التدريس اللازمة لهذه الكليات – تحديد الهيكل التنظيمي لكل كلية والمقررات الوظيفية اللازم)ة.

وقد صدر القرار رقم ١٨٣ بتاريخ ٦ / ٣ / ١٩٨٩ بتشكيل مجلس للكليات النوعية التابعة لوزارة التعليم العالي لغرض مشكلات ودراسة الكليات النوعية والوافقة عليها بعد اقرارها، وبعد التوسع في انشاء الكليات النوعية فأصبح عددها سبع كليات عام ١٩٨٩، وبالفعل بدأت الدراسة في الكليات النوعية المنشأة عام ١٩٨٨، ١٩٨٩م في نفس العام الذي صدر فيه القرار بانشائها مما يكشف عن الجهود التي بذلتها اللجان المشكلة بقرار من وزارة التعليم لدراسة إمكانية ومتطلبات تنفيذ المشروع ([١]).

أهدافها

الهدف من إنشاء كليات التربية النوعية هو توفير الاحتياجات الكمية من معلمي كافة المراحل التعليمية لمواجه الزيادة المتوقعة في عدد السكان وعدد المدارس وعدد التلاميذ فإن تطوير أساليب أعداد وتدريب المعلمين يعتبر هدفا هاما كي يساير المعلمون التكنولوجيا الحديثة ويتابعوا كل جديد أو مستحدث في العملية التعليمية، ويمكن إيجاز أهداف إنشاء كليات التربية النوعية في النقط التالية:

١. إعداد المعلم النوعي لمراحل التعليم قبل الجامعي بمختلف مستويات في مجالات التربية الفنية، التربية الموسيقية، الاقتصاد المنزلي وغير ذلك من مجالات تتطلبها حاجة الخدمة التعليمية في المجتمع.
٢. إعداد المتخصصين في المجالات النوعية المختلفة التي تتطلبها برامج التنمية الاجتماعية فيتطلب ذلك عقد دورات تدريبية ذات مستويات تنموية متباينة تهيأ للمجتمع كوادر فنية في مختلف المجالات النوعية.
٣. إجراء البحوث العلمية والميدانية في المجالات النوعية للكلية فان هذا الهدف يتحقق عن طريق تكوين مجموعات بحثية في كافة شعب الكلية يكون من مهامها تحديث المعلومات والخبرات وتطوير البرامج والتخصصات.

شروط القبول بكلية التربية النوعية

من شروط القبول بالكلية، اجتياز الطلاب اختبارات الثانوية العامة مع الحصول على الحد الأدنى للقبول بالكلية، وسحب استمارة اختبارات القدرات لقسمي التربية الفنية والموسيقية وكذلك تأدية الاختبار، وإحضار الأدوات اللازمة، وتأتي الخطوة الأخيرة وهي المقابلة الشخصية.

أقسام كلية التربية النوعية بالجامعات المصرية

تحوي كلية التربة النوعية علي أربعة أقسام أساسية في مختلف الجامعات المصرية؛ وهم قسم التربية الفنية، وقسم التربية الموسيقية، وقسم الإعلام التربوي، بجانب قسم العلوم التربوية والنفسية. وقد

يزيدعليها قسمين أو أكثر بجامعات محدد؛ كما في جامعة بنها وجامعة الزقازيق، ومن الأقسام الإضافية بتلك الجامعات؛ قسم علوم الاقتصاد المنزلي، وقسم تكنولوجيا التعليم، وقسم رياض الأطفال، وقسم معلم الفصل الواحد، بجانب قسم اللغة الإنجليزية لمعلم التعليم الأساسي.

الأقسام الرئيسية بكلية التربية النوعية

قسم التربية الفنية

يعمل هذا القسم على تنمية المهارات الفنية والإبداعية للطالب من خلال دراسته للفروع المختلفة للتربية الفنية؛ والتي تهدف بشكل أساسي في الرقي بالذوق العام، وتتنوع المقررات التخصصية بالقسم لتشمل الرسم، التصوير، التصميم، الزخرفة، النحت، الخزف، بجانب الأشغال الفنية، أشغال الخشب، أشغال المعادن والنسجيات، بجانب الطباعة وأشغال الحلي.

قسم التربية الموسيقية

تركز دراسته على قواعد الموسيقى سواء العربية أو الغربية، والتدريب على العزف لمختلف الآلات الموسيقية عامة كالبيانو، العود، والكمان، والآلات التربوية بصفة خاصة _الشائعة بالمدارس_ كالمندولين ومن بين المقررات .والأكورديون والإكسليفون، كما يتم تدريس قواعد الغناء والأناشيد وقيادة الفرق الموسيقية التخصصية بالقسم الإيقاع الحركي، والارتجال، وتدريب السمع، وتدريب الصوت، وتاريخ وتذوق الموسيقى العربية والعالمية.

قسم الإعلام التربوي

يهدف القسم إلى تعليم المهارات المهنية التي يحتاجها الطالب للتعامل مع مختلف وسائل الإعلام، وإكسابه الخبرة والمعرفة العلمية التي تؤهله للعمل في مجالات الصحافة والإذاعة المدرسية والمسرح ومن .المدرسي، وكيفية العمل على رعاية هذه المجالات وتطويرها بما يسهم في الارتقاء بالعملية التعليمية بين المقررات التخصصية؛ نشأة وسائل الإعلام وتطورها، والإعلام والتنمية، التحرير الصحفي، الترجمة الإعلامية، بجانب الرأي العام، والتصوير الإعلامي، الإضاءة، الديكور المسرحي، وتخطيط الإعلام التربوي، والدراما والنقد.

قسم العلوم التربوية والنفسية

وهو القسم المسؤول عن مقررات الإعداد التربوي للطالب بجميع الأقسام التخصصية، وتنقسم هذه المقررات إلى مجموعة المقررات التربوية النوعية التخصصية كتاريخ التربية الفنية ونظرياتها، ومبادئ تدريس التربية الفنية، وطرق تدريس التربية الفنية، وطرق تدريس التربية الموسيقية، وعلم نفس التربية الفنية، وعلم نفس التربية الموسيقية. بجانب فنون أطفال وبالغين وفنون الفئات الخاصة، ومجموعة المقررات التربوية العامة؛ مثل مدخل العلوم التربوية، مدخل إلي العلوم النفسية، المناهج وطرق التدريس، علم نفس النمو، علم بالإضافة إلى تاريخ التربية ونظام التعليم بمصر، تكنولوجيا التعليم والقياس والتقويم، الأصول .نفس التعليم

الفلسفية للتربية، الأصول الاجتماعية للتربية، التربية المقارنة، التربية الصحية، الإرشاد النفسي، والتربية الميدانية.

الأقسام التي تنفرد بها الجامعات المصرية بكلية التربية النوعية

قسم تكنولوجيا التعليم

يعد قسم تكنولوجيا التعليم من أهم الأقسام بكليات التربية والتربية النوعية، وعلى الرغم من ذلك كانت النظرة له نظرة محدودة؛ فيجده البعض أنه مجرد أجهزة ومعدات ووسائل تعليمية، ولكن مع التطور السريع والهائل في عصر المعلوماتية والاتصالات. حيث ما يشهده العصر من تقنيات وتطبيقات أثرت في كافة نواحي الحياة تطور معه مفهوم تكنولوجيا التعليم؛ والذي يعني التطبيق المنهجي المنظم للأبحاث والنظريات التجريبية الخاصة بعمليات التعليم والتعلم ومصادره، وتوظيف كافة العناصر البشرية والمادية في مجالي التعليم والتعلم لمعالجة المشكلات بهدف تحسين كفاءة التعليم، وزيادة فاعليته وتحقيق التعلم المطلوب.

قسم الاقتصاد المنزلي

يتضمن القسم إعداد معلم الاقتصاد المنزلي إعداداً مهنيًا من خلال مجموعة من المقررات التخصصية، والأنشطة المرتبطة بالتغذية، وعلوم الأطعمة، والملابس، والنسيج، وإدارة شؤون الأسرة والمسكن، كذلك دراسة العلوم التربوية والثقافية. بجانب التدريب الميداني؛ والذي يساهم في اكتساب الطالب المعارف، والقيم، والمهارات التي تؤهله للتدريس، والمشاركة المجتمعية، والإبداع في مجال التخصص والتعلم الذاتي، والمنافسة في سوق العمل.

قسم رياض الأطفال

يدرس طلاب القسم مجموعة مختلفة من المقررات الدراسية؛ كدراما ومسرح الطفل، صحة الأم والطفل، مدخل إلى رياض الأطفال، الأنشطة في الروضة، إدارة رياض الأطفال، والرسوم وقصص وحكايات الأطفال، كذلك الأنشطة الفنية وفنون الروضة، فيشمل على الأنشطة الفنية والموسيقية والرياضية والمسرحية للطفل، وأصول تربية، وعلم نفس الطفل.

تطورنشأتها

فى ضوء السياسة التعليمية للدولة ، وما صدر عن المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يوليو ١٩٨٧ من توصيات ، ومع الحاجة المتزايدة لمعلمين فى مختلف التخصصات النوعية ، فقد صدر قرار وزير التعليم العالى رقم ١٠٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢ بإنشاء كليات التربية النوعية ورياض الأطفال تحت إشراف الوزارة. وكانت كلية التربية النوعية بالدقى فى طليعة هذه الكليات حيث أنشئت فى العام الدراسى ١٩٨٨/١٩٨٩. وفى عام ١٩٩٨ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٢٩ بضم هذه الكليات إلى الجامعات التى تقع فى نطاقها .

حيث تعتبر كليات التربية النوعية أحدى الكليات حديثة العهد نسبيا إذاما قورنت بالعمر الزمنى

لكليات التربية . وهذا العمر القصير نسبيا لهذه الكليات جعلها تعانى من بعض المشكلات التى تؤثر بشكل أو بآخر على أدائها ومنها على سبيل المثال بعض المشكلات المرتبطة بأماكن إنشائها حيث بدأت هذه الكليات فى مقر مدارس المعلمين مما جعل أماكن أقامتها غير ملائمة لطبيعتها.

ولما كانت كليات التربية النوعية هي احدى المصادر الهامة لإعداد المعلم النوعي وأخصائي الاعلام التربوي وتكنولوجيا التعليم في مصر في الوقت الحاضر ، الا أنه نظرا للظروف التي أحاطت بإنشاء تلك الكليات دون الإعداد المسبق لها " كثرت الشكوى من وجود مشكلات كثيرة بكليات التربية النوعية تعوقها عن تحقيق أهدافها . ورغم حداثة نشأة كليات التربية النوعية في مصر إلا أنها نالت اهتمام كثيرا من الباحثين ، وقد توصل عدد من الدراسات (صادق، زيدان– عبد الغفار– حجازي – جابر) إلى عدة نتائج منها أن كليات التربية النوعية تعانى من مشكلات كثيرة ومتنوعة تعوقها عن تحقيق معظم أهدافها أبرزها العجز في الامكانات المادية والتجهيزات اللازمة لتلك الكليات ، وقلة وجودة هياكل وظيفية وادارية وأكاديمية. ، انخفاض الكفاية الداخلية لكليات التربية النوعية نتيجة لانخفاض كفاية المباني التعليمية وضعف كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية، وأن كفاية الجهاز الإداري متوسطة ، وجو فارق كبير بين ما يدرسه الطالب وبين ما يقوم بتدريسه ، وجود قصور في الأجهزة والمعدات والمعامل مما يعوق التدريب وخاصة في كلية التربية النوعية ، ووجود مشكلات تعوق التربية العملية ، القبول ومعاييره.

واقع كليات التربية النوعية فى مصر

توجد كلية التربية النوعية بأكثر من ١٥ جامعة حكومية وهم؛ جامعة القاهرة، عين شمس، طنطا، الزقازيق، بورسعيد، المنيا، أسيوط، كفر الشيخ، الإسكندرية، جنوب الوادي، المنصورة، بنها، دمياط، أسوان، المنوفية.

ويقصد بكليات التربية النوعية المؤسسات التربوية المستحدثة بالقرار الوزاري رقم ١٠٩٦ في ١٩٩٨/١٠/٢٢ والخاص بإنشاء كليات التربية النوعية بالعباسية والدقي ، ثم توالت القرارات الوزارية الخاصة بإنشاء المزيد من هذه الكليات في محافظات مصر المختلفة حتى وصل عددها إلى خمسة عشر كلية. والجداول التالية توضح القوى البشرية وبرامج مرحلتى البكالريوس والدراسات العليا لقطاع كليات التربية النوعية (من إعداد الباحثة بالاستعانة ببيانات لجنة قطاع كليات التربية النوعية).

١– القوى البشرية

جدول (١) يوضح أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لبعض كليات التربية النوعية

الكلية	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	المجموع	مدرس مساعد	معيد	المجموع	إجمالي
التربية النوعية بالمنصورة	٢٥	٤١	١٠٤	١٧٠	٢٦	٣٦	٦٢	٢٣٢
التربية النوعية أسيوط	٥	١٢	٣٩	٥٦	٢٤	٢٢	٤٦	١٠٢
التربية النوعية عين شمس	٥٠	٥١	١١٤	٢١٥	٤٧	٥٩	١٠٦	٣٢١
التربية النوعية الزقازيق	١١	١٩	٨٤	١٢٤	٢٤	٢٦	٥٠	١٧٤
التربية النوعية أسوان	١	٣	١٨	٢٢	٤	١٧	٢١	٤٣
التربية النوعية القاهرة	٢٧	٣	٦٤	١٢١	٤٢	٢٧	٦٩	١٩٠
التربية النوعية طنطا	٣٣	١٨	٧٩	١٣٠	٥٣	٣٣	٨٦	٢١٦
التربية النوعية جنوب الوادي	٨	١٦	٣٠	٥٤	٢٩	٣١	٦	١١٤
التربية النوعية كفر الشيخ	٥	١٣	٥٢	٨٨	٩	٨	١٧	٧٥

جدول (٢) يوضح الجهاز الإدارى لبعض كليات التربية النوعية

الكلية	الإدارة العليا	التخصصية	المكتبية	الفنية	الحرفية	خدمات معاونة	إجمالي
التربية النوعية بالمنصورة	١٤	٢٣٧	٦٥	٦٣	٢١	٤٠	٤٤٠
التربية النوعية أسيوط	١	٨٦	٦٣	٤٨	٣	٢٦	٢٢٧
التربية النوعية عين شمس	١٣	٥٤	٢٥	٢٩	١	١٤	١٣٦
التربية النوعية الزقازيق	٠	٤٥	٤٦	١٨	٢	١٠	١٢٢
التربية النوعية أسوان	٠	١٧	٥	٤	٠	٢	٢٨
التربية النوعية القاهرة	٩	٥٢	١٥	٧	٩	١٦	١٠٨
التربية النوعية طنطا	١٣	٧١	١٩	٢١	٥	١٧	١٤٦
التربية النوعية جنوب الوادي	-	٣٤	١٢	١٩	٤	٦	٧٥
التربية النوعية كفر الشيخ	٥	١٩	١	١١	١٦	١	٧١

٢- البرامج الدراسية:

أ- تمنح الكليات درجة (البكالوريوس في التربية النوعية) من خلال البرامج المفصلة بالجدول التالي:

جدول (٣) البرامج الدراسية لمرحلة البكالريوس لبعض كليات التربية النوعية

الكلية	البرامج
التربية النوعية بالمنصورة	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ معلم الحاسب الآلي ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي
التربية النوعية أسيوط	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ تكنولوجيا التعليم ـ الاقتصاد المنزلي
التربية النوعية عين شمس	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ التربية الفنية تربية خاصة ـ التربية الموسيقية تربية خاصة ـ تكنولوجيا التعليم ـ تكنولوجيا التعليم تربية خاصة ـ الاقتصاد المنزلي ـ الاقتصاد المنزلي تربية خاصة ـ الإعلام التربوي (صحافة وإذاعة وتلفزيون) ـ الإعلام التربوي مسرح مدرسى ـ الإعلام التربوي (صحافة وإذاعة وتلفزيون) تربية خاصة ـ الإعلام التربوي مسرح مدرسى تربية خاصة
التربية النوعية الزقازيق	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ معلم الحاسب الآلي ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي
التربية النوعية أسوان	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ تكنولوجيا التعليم ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي
التربية النوعية القاهرة	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ الإعلام التربوي
التربية النوعية طنطا	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ تكنولوجيا التعليم ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي
التربية النوعية بنها	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ تكنولوجيا التعليم (معلم الحاسب الآلي) ـ تكنولوجيا التعليم (شعبة عامة)ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي(صحافة وإذاعة وتلفزيون) – الإعلام التربوي مسرح مدرسى ـ رياض الأطفال
التربية النوعية جنوب الوادي	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية ـ معلم الحاسب الآلي ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي
التربية النوعية كفر الشيخ	التربية الفنية ـ التربية الموسيقية – تكنولوجيا التعليم (معلم الحاسب الآلي) ـ تكنولوجيا التعليم (شعبة عامة)ـ الاقتصاد المنزلي ـ الإعلام التربوي (صحافة وإذاعة وتلفزيون) ـ الإعلام التربوي مسرح مدرسى

ب -البرامج الدراسية لمرحلة الدراسات العليا

جدول (4) البرامج الدراسية لمرحلة الدراسات العليا لبعض كليات التربية النوعية

الكلية	برامج الدكتوراه	برامج الماجستير	برامج الدبلوم	الدبلومات المهنية
التربية النوعية بالمنصورة	٢٠	٢٠	٢١	٢
التربية النوعية أسيوط	١٨	١٨	-	-
التربية النوعية القاهرة	١٢	١٢	١٢	-

التربية النوعية طنطا	٩	٩	١٠	-
التربية النوعية بنها	٢٦	٢٦	٢٧	-
التربية النوعية عين شمس	٥	٥	-	-
التربية النوعية اسكندرية	٣	٣	٤	-
التربية النوعية أسوان	-	٤	-	-
التربية النوعية كفر الشيخ	٨	١١	١٢	-
التربية النوعية جنوب الوادي	٥	٥	-	-

المحور الثانى: التحديات المعاصرة للتعليم الجامعى عامة والتعليم النوعى خاصة

تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ، التي أثرت عليها تأثيرا كبيرا ، وفرضت عليها ضرورة تحسين قدراتها التنافسية بشكل مستمر ، لتلبية متطلبات الجودة والتميز والتنافسية بما يمكنها من التعامل مع هذه التحديات ومواكبتها ، ويمكن تقسيم التحديات إلى :

التحديات الخارجيةوالتي من أهمها:(محمود و عمار ، ٢٠٠٩ ، ٤٧ -٤٩ - العجمي ، ٢٠٠٣ ، ٢٧٢ -٢٧٥ – بربر وعوض الله ، ٢٠٠٨ ، ٢٧٢ -٢٧٥ - ويح ، ٢٠١٣، ٨٩)

(أ) العولمة

إنتقلت في السنوات الأخيرة مفاهيم وأفكار العولمة إلي مجال التعليم العالي ، أفكار تشير إلي سوق التعليم العالي بإعتباره ظاهرة عالمية ، أفكار تفسح المجال نحو تخفيف سيطرة الحكومات علي التعليم ،وزيادة خصخصة مؤسساته ، ومن ثم حدثت نقلة نوعية في إدارة نظم التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ، من أجل تطبيق مفاهيم ونظريات التسويق في العديد من جامعات العالم بهدف إكتساب ميزة تنافسية في السوق الدولية.(الحوت وتوفيق وعبد المطلب ،٢٠١٦،١٣)

وقدكان لظهور العولمة وما نتج عنها من تأثيرات اجتماعية وسياسية أثر في التوجه لإعادة النظر في سياسات التعليم الجامعي عامة ، لذا فإن الأمر يقتضي من الجامعات التواجد داخل المجتمع، والتفاعل مع جميع مؤسساته بما يساعدها علي المنافسة المحلية والعالمية بحثا عن الجودة والتميز .

(ب) ثورة المعرفة والمعلوماتية

في الوقت الذي يشهد فيه عالمنا المعاصر تغيرات متسارعة في كافة المجالات حيث كان من أهمها الثورة المعرفية نتيجة للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فمع تطورالعصر الرقمي ظهر التوجه نحو ما يسمي باقتصاد المعرفة، وقد برز هذا المصطلح انطلاقا من النقاشات والحوارات التي أقرّت بأن الاقتصاديات الحديثة تنشئ نسبة عالية من ثروتها الاقتصادية انطلاقا من إنشاء ، استخدام وتشارك المعارف (Roberts, 2009,p. 285)،فاقتصاد المعرفة كمصطلح عرف منذ بداية الستينيات، والفضل في ذلك يرجع للاقتصادي Machlup (1962)، وتزايد اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة الجديدة ،وأصبح اقتصاد المعرفة إستراتيجية أساسية تتبناها العديد من الدول لتحقيق التنمية .(Dang et Umemoto, 2009, p. 359)

وقد ارتبط نشأة إقتصاد المعرفة ببزوغ النظام الرأسمالي في الإقتصاد في القرن التاسع عشر الذي اعتمد علي تطبيق المعرفة في الأدوات والعمليات والمنتجات كمرحلة أولي ثم ممارستها في المصانع ، ثم جاءت المرحلة الثانية لتطبيق المعرفة في العمل الآدمي في خطوط الإنتاج والميكنة في المؤسسات حيث الرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية ، وبالتالي زادت أهمية المعرفة كقوةمن خلال البحث والتطوير.(عريان ، السيد ، ٢٠٠٦ ، ١٨) وعلى الرغم من اختلاف التوجهات الإدارية إلاّ أنه من المتعارف عليه أن القرن ٢١ يمثل عصر المعرفة. (Paillard, p. 02 ؛ الشمري والليثي، ٢٠٠٨، ص. ٢٠)

فقد تحولت فلسفة التنمية في القرن الحادي والعشرين إلي تبني مفهوم التنمية القائمة علي المعرفة ، وإقتصاد المعرفة ، الذي تحركه صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة ، هي نتاج الأبحاث والتكنولوجيا والقدرات العقلية ، فإمتلاك الدول لقدرات تنافسية أصبح ثمرة تجنيها الدول من تحولها إلي إقتصاد المعرفة وذلك بتحقيق نمو إقتصادي مستدام وريادة إقليمية ، ومن ثم توجهت الأنظار إلي الجامعات لكونها مصانع المعرفة التي تقوم بنقل وإنتاج المعرفة الداعمة للنمو الاقتصادي ، فالجامعات كثيفة المعرفة هي محركات الابتكار وأهم عوامل التغيير والنمو الإقتصادي في الدول ، وأصبح التحدي الأهم أمام الدول هو إيجاد بيئات غنية بالتعليم ، وترقية البنية التحتية للتعليم والتدريب ونقل المعرفة والإتصالات لدفع تنافسية الدول ، ودعم القدرات التنافسية للجامعات لتكون المحركات القوية للتجديد والتغيير بوصفها مصانع للبشر ذوي المعرفة والمهارات ، وتعزيز قدرات رأس المال البشري والإجتماعي . (خافييركاريللو، ٢٠٠،٢٠١١ -٢٠٧)

حيث أحدثت ثورة المعرفة والمعلوماتية تحولات كبيرة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولعل من أهمها ظهور اقتصاد المعرفة ، الذي يفرض علي الجامعات ضرورة إعادة النظر في أهدافها والتى يجب أن تنطلق من أن العرض يخلق الطلب في ظل متطلبات السعي نحو الجودة والتميز، وهذا ما جعل المخططين وواضعي السياسات يربطون عمليات الإعداد لمهني كما وكيفا باحتياجات سوق العمل.

(ج) الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات

حولت ثورة الاتصالات العالم إلي قرية صغيرة حيث تداخلت فيها الثقافات ، وكان لهذا تأثيره علي التعليم الجامعي في مصر في ظل تلبية متطلبات الجودة والتميز ، حيث جعلت في الإمكان تحويله من تعليم للنخبة إلي تعليم للجميع ، مما يتطلب إعادة النظر في عناصر المنظومة التعليمية كافة .

حيث يفرض على المجتمعات ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية فى العمل والحياة واستيعاب الانفجار المعرفى وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطويعها فى عمليات التعليم والتعلم .إن أخطر انعكاسات هذه التحديات يتمثل فى مردودات التقدم التكنولوجى على هيكل العمالة الإنتاجية ، فقد نتج عن الثورة المعرفية وثورة الاتصالات مراجعة هيكل العمالة فى العالم ، ففى الدول المتقدمة تم الاستغناء تدريجيا عن فئات العمالة الماهرة أو نصف الماهرة لصالح الفئات ذات المهارة العالية فى استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة ، كما أن التغير فى الهياكل والبنى الاقتصادى أدى إلى تحولات أخرى سريعة فى البنى الوظيفية أو المهنية بحيث ازدادت الحاجة إلى عمالة ذات مستويات وظيفية عالية ذات مستويات وظيفية عالية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالية ، وهذا الأمر يعنى أن المستوى المهارى والعلمى لقوة العمل يرتبط فى الأساس بوجود نظام تعليمى كفء يأتى على قمته تعليم جامعى قادر على توفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية التى تؤدى بدورها إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة فى حجم ونوعية سوق العمل.(يونس ،٢٠١١)

(د) إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS)

بدأت مباحثات اتفاقية الجات فى أرجواى عام ١٩٨٦م.بهدف وقف القيود الموضوعة على تجارة المواد المصنعة وكان من المتوقع أن تنتهى ١٩٩٠ ولكن انتهت إلى طريق مسدود بعد فشل المفاوضات ، وفى ١٩٩٢ بدأت المفاوضات مرة ثانية وانتهت ١٩٩٣ ، و في ١٥ إبريل ١٩٩٤ وقع ممثلي ١٢٥ دولة علي اتفاقية التعاون التجاري المعروفة باسم اتفاقية الجات ، إيذاناً بصفحة جديدة في تاريخ العلاقات التجارية الدولية وتحرير التجارة ، وتتولي تنفيذ الإتفاقية منظمة التجارة العالمية ومن بين ثلاث إتفاقيات تضمنها إتفاقية الجات ، تأتي إتفاقية تحرير تجارة الخدمات، ومن بين هذه الأنشطة الخدمات التعليمية ، مما وضع الدول النامية أمام منافسة غير مؤهلة لها الآن .(عمر،١٦،٢٠٠٢ -١٨)

وتهدف إتفاقية (GATS) **إلي إزالة وتخفيف القيود المتمثلة في القوانين والإجراءات والقرارات أمام حرية تبادل الخدمات ، وهذا يعكس مدي التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد التي تفرضها الدولة أمام حرية إنتقال الخدمات ، ويتطلب تحرير التجارة في الخدمات حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومما ساعد علي سرعة تنفيذ هذه الاتفاقية ما شهده العالم من طفرات تكنولوجية متقدمة في مجال الحاسبات والإتصالات مما ساعد علي ربط الأسواق العالمية في مجال الخدمات ، وأدي ذلك بالدول التي تتمتع بمزايا أو تتفوق في مجال إنتاج بعض الخدمات تكون لها الريادة والسبق في تجارة وتسويق هذه الخدمات في السوق الدولية.**(الحوتوتوفيقوعبدالمطلب،١٦،٢٠١٦)

وبعد العمل بإتفاقية تحرير التجارة في الخدمات زادت حدة المنافسة بين المؤسسات التعليمية مثل الجامعات ، حيث تحول السوق من المحلية إلي العالمية ، ومن تشريعات وضوابط محلية إلي تشريعات وضوابط تنسجم مع إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات(GATS)**، ووجدت مؤسسات تعليمية وجامعات يمتد نشاطاتها عبر الدول والقارات، وهذه الجامعات تمتلك قدرات تنافسية عالية ، وتعددت نماذج توريدالخدمات التعليمية في**

التعليم مثل التعليم عن بعد ، والجامعة الإفتراضية ، والجامعة العالمية ، وجامعات عبر الدول ، وإنشاء فروع للجامعات في دول عدة ، ودراسة الطلبة في الخارج ، وإبتعاث الأكاديميين للخارج . (مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز،٥، ٢٠١٠ -٩)وفتح المجال أمام التحالفات الإستراتيجية بين الجامعات ، وتحول مستقبل الخدمة من مستفيد محلي إلي مستفيد عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات، مما فرض علي الجامعات أن تتعامل بفاعلية مع هذه المستجدات من خلال تحسين قدراتها التنافسية وما تقدمه من خدمات وبرامج دراسية وتسهيلات.(مصطفى،١٠٥، ٢٠٠٦ -١٠٦)

وبذلك دخل سوق التعليم الجامعي منافسين جدد ، محليين ودوليين ، ووجدت الجامعات الحكومية التقليدية نفسها أمام تنافس من الجامعات الخاصة والأجنبية والإفتراضية ، وحتي داخل الكليات والأقسام ، وهذا كله فرض تحدي تحسين القدرات التنافسية لكل جامعة أو كلية أو قسم علمي يريد البقاء والاستمرار.

ويمكن اجمال ضرورات تفعيل القدرة التنافسية فى الآتى :(Wend,2007)

- تحول الأسواق المحلية إلى أسواق عالمية أنشأتها (الجات) والتكتلات الاقتصادية والإقليمية.
- تحول التشريعات والضوابط الحكومية المحلية إلى تشريعات وضوابط تنسجم مع اتفاقيات التجارة العالمية (الجات) والتكتلات الاقتصادية.
- تغير الشركات من شركات منافسة في ساحة الأعمال المحلية والعالمية إلى شركات متحالفة.
- تحول المنتجات موضع المنافسة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر.
- تحول العميل من عميل محلي إلى عميل عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات.
- تحول معايير الجودة من معايير محلية إلى معايير عالمية يضعها جهاز المواصفات بالدولة.
- تحرير التجارة الدولية في الخدمات ومنها الخدمات التعليمية.

- اهتمام بعض المؤسسات العالمية بقياس القدرة التنافسية للمؤسات التعليمية (مثل معهد التعليم العالي بالصين بجامعة جياروتونج بشنغهاي)

(هـ) التوجه نحو تدويل التعليم الجامعى

بعد العمل باتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات (GATS) زادت حدة المنافسة بين الجامعات حيث تحول السوق المحلية إلى العالمية وسعت الجامعات إلى اكساب خريجيها مهارات دولية ، وبالتالى أصبح التعليم تعليما دوليا مما سمح بحرية انتقال العملة بين الدول ، لأن خريج الجامعة أصبح يبحث عن فرص العمل علي المستوي العالمي ، مما يستدعي اهتمام الجامعات أن تأخذ في اعتبارها التوجه نحو تدويل التعليم ، فيجب أن تراعي الارتقاء بمستوي السمعة الدولية للجامعات ، ودراسة القضايا التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدي الحدود . فتدويل التعليم الجامعى يمثل أحد أهم الصيغ التجديدية لتحقيق التنافسية والريادة بالتعليم الجامعي.

وتختلف وجهات النظر حول مفهوم تدويل التعليم الجامعي ، علي اعتبار أنه مصطلح جاء ليصف وضع قائم بالفعل ، فهو مصطلح جديد لظاهرة قديمة تشكلت ملامحها عبر العصور وبالتالي فإنه يتم تفسيره واستخدامه بطرق مختلفة تبعا لوجهة نظر أصحاب المصلحة . فيعرف بأنه " عملية أومجموعة من العمليات التي تتم على مستوى الجامعة لادماج البعد الدولي في أهدافها ووظائفها من خلال التطوير التنظيمى ، الحراك الطلابى ، وحراك أعضاء هيئة التدريس ،وتطوير المناهج ، وأساليب وطرق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما يمكن من بناء علاقات وتعاون متبادل بين المؤسسات المحلية والعالمية للوصول للتكامل وتحقيق الأهداف المشتركة".

وهناك شكلان أساسيان فيما يتعلق بسياسات وبرامج تدويل التعليم الجامعى هما :

التدويل الخارجي : The Internationalization abroad

يتضمن التدويل الخارجي"الأشكال والمواقف التي يكون فيها الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو البرامج الدراسية أو المواد التعليمية أو جزء من المؤسسة الأكاديمية مقدمة الخدمة نفسها خارج حدود الدولة وفقا للدليل الإرشادي الذي أصدرته منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحقيق الجودة في التعليم الجامعى عبر الحدود.(UNESCO.,2005,P.11)**ومن الأمثلة الرئيسة علي هذا النوع من التدويل إرسال الطلاب للدراسة في الخارج أو تأسيس فروع للجامعة في دول أخري ، أو الدخول في شراكات بين المؤسسات، وتشير الأدبيات إلي أن هذا النمط من التدويل يعتمد في المقام الأول علي عملية الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج الدراسية بل والمؤسسات الجامعية نفسها.**(Wit,H.D.,2015,P.45)

التدويل الداخلي : The Internationalization at Home

يعرف التدويل الداخلي قديما علي أنه أي نشاط ذي صبغة دولية باستثناء تنقل الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس(Crowther,P.and others,2000,p.8)**، بينما يعرف مؤخرا علي أنه" التكامل الهادف للأبعاد الدولية ومتعددة الثقافات في المناهج الدراسية الرسمية وغير الرسمية لجميع الطلاب في بيئات التعلم المحلي.**(Beelen,j.&Jones,E.,2015)**حيث يتم التدويل الداخلي من خلال تضمين المنظورات العالمية والمقارنة في المناهج الدراسية ، أو من خلال قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من دول أخري ، والاستفادة من وجودهم في الحرم الجامعي.**(ألتباخ،رامبلى،٢٠١٠،ص٧٠)

كما تتعدد صيغ وأنماط التدويل في الجامعات ، لإعداد خريجين قادرين علي العيش والعمل في مجتمع عالمي ، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التعليم الجامعي وتساعد علي تحقيقها ، ومن أهمها مايلى: تدويل المنهج - الحراك الطلابي (تدويل الطلاب) - حراك أعضاء هيئة التدريس - تدويل الشراكات الأكاديمية .

ويعد التدويل إستراتيجية تمكن الجامعات من الوصول للعالمية وتعزيز قدرتها التنافسية علي المستوي العالمي ، وذلك من خلال التبادل العلمي والحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، والباحثين ، ومشروعات التوأمة والشراكة بينها وبين الجامعات العالمية ، كما يمثل التدويل أولوية ملحة وحاجة أساسية تركز عليها معظم الجامعات المرموقة ليس فقط بسبب الضغوط الخارجية التي تمارس علي كافة المستويات الوطنية والدولية ، وبالتالي فقد أصبح الانفتاح علي جامعات العالم المتقدمة أحد المعايير المهمة التي يقاس بها تطور الجامعات ، وغدا التدويل خيارا استراتيجيا للجامعات في جميع أنحاء العالم ، من أجل تعزيز قدرتها التنافسية ومكانتها العالمية.(العامرى، ٢٠١٥ ، ٦٢ -٦٣)

(و) تزايد الاهتمام بتنصيف الجامعات وترتيبها محليا وعالمياً

كانت بداية ظهور تقارير تصنيف الجامعات هي بداية محلية فيعام ١٩٨٣ بهدف الدراسة العلمية للجامعة من جهة خارجية بصفة دورية لدفع الجامعات إلي الجد والإجتهاد للحفاظ علي المستوي العلمي والترتيب المتقدم ، ويقوم بتصنيف الجامعات عدة جهات مثل مؤسسات إعلامية ، ويمكن لوزارة التعليم العالي أن تقوم بهذه المهمة لإمتلاكها لموارد بشرية ومالية تمكنها من ذلك ، أو هيئات مستقلة تتولي هذا الأمر وبما يفيد في توجيه الطلاب الذين يريدون الالتحاق بالجامعة ، أو الطلاب الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعتهم ، أو الطاقم الإداري والأكاديمي الذين يريدون معرفة نقاط القوة والضعف حتي يبقوا في وضع تنافسي ويسعوا إلي التحسين المستمر للوصول إلي مركز تنافسي متقدم.(أبوخلف، ٢٠٠٤، ٢ -٣)

فلم يعد ممكنا تجاهل نظم تصنيف الجامعات علي مستوي العالم في ظل المنافسة القوية بين الدول الغربية والآسيوية والعربية علي تبوء الصدارة في مجال "اقتصاد المعرفة".وحرصا علي الدخول بقوة في هذا السياق (التصنيف)، شهدت العديد من الجامعات بالعالم في السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية سواء علي مستوي آليات التشغيل وانتقاء الطلاب والتمويل ، فضلا عن المواد التي تدرس بها وطرق الحصول علي الشهادة الجامعية .حيث تفيد تقارير تصنيف الجامعات في تقييم الجامعات بين بعضها البعض ، وتحديد الفجوة بين

كل جامعة والجامعات العالمية ، وزيادة التنافسية بين الجامعات ، وتقييم التميز الموجود داخل كل جامعة ، وتحديد أفضل الممارسات ، ووضع وتوجيه سياسات البحث العلمي والتعليم في الدول ، والإسهام في تكثيف العلاقات العلمية والتفاعل في البحث العلمي علي المستوي القومي والدولي.(SESRTCIC , 2007, P.7)

وتقسم تصنيفات الجامعات – حسب تناولها للمؤسسة ككل أو لبرنامج أو نشاط معين – إلي تصنيف شامل ، وهو الأكثر شيوعاً ، حيث يعتمد علي مؤشرات لتقييم الأداء الجامعي علي مستويالجامعة ككل ، وتصنيف جزئي ، ويستند علي برنامج معين أو مجال معين في أحد فروع ، وتصنيف مختلط يعتمد علي مجموعة من المعايير والمؤشرات المتنوعة ، وتقسم التصنيفات – حسب مدي الإتساع في التناول – إلي تصنيفات محلية تضع ترتيب للجامعات علي المستوي المحلي ، وتصنيفات

دولية تضع ترتيب للجامعات والمراكز البحثية علي مستوي العالم . (المهدى ، ٢٠٠٦ ، ٧٧ ـ٧٨)

ويمكن تقسيم تصنيفات الجامعات إلي : (Vargers, Andreis,2011, P.23)

أ - تصنيفات أكاديمية مثل :

- معهد التعليم العالي بجامعة جياوتونج بشنغهاي بالصين:التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية.
- صحيفة تايمز البريطانية من خلال ملحقها للتعليم العالي : تصنيف الجامعات العالمية.
- صحيفة U.S. News & World Report الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة Quacquarelli: تصنيف أفضل جامعات العالم .
- وكالة Reitor الروسي : تصنيف الجامعات العالمية .

ب - تصنيفات تركز علي الأداء البحثي مثل :

- جامعة ليدن الهولندية : تصنيف ليدن .
- معهد تقويم وإعتماد التعليم العالي بتايوان : تصنيف الأداء للأوراق العلمية بالجامعات العالمية.
- المفوضية الأوروبية : تقييم الجامعات من خلال الأداء البحثي .

- منظمة المؤتمر الإسلامي:التصنيف الأكاديمي للجامعات فى دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

جـ - **تصنيفات مختلطة (متعددة)** ، وهي تصنيفات وتقسيمات للجامعات باستخدام عدد من المؤشرات المتنوعة دون وضعها تحت تسميات محددة مثل :

- تصنيف مركز تطوير التعليم العالي بألمانيا .
- تقسيم خريطة الجامعات .
- تصنيف مشروع تمويل الجامعات الأوربية : نظام تصنيف الجامعات متعدد الأبعاد الأوروبي.

د - **تصنيف الجامعات حسب موقعها الإلكتروني مثل** : تصنيف ويبر ومتركس بمدريد لجامعات العالم.

هـ - **المقارنة المرجعية (مخرجات التعلم)مثل**: تصنيف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية : مشروع تقييم مخرجات التعليم العالي .

فإذا كنا علي أعتاب قرن يتسم بالاقتصاد القائم علي المعرفة ، وتسعي الدول حثيثا إلي إعداد رأس مال بشري يتمكن من مواكبة هذه المعرفة ، ولما كانت الجامعات والمراكز البحثية تمارس دورا كبيرا في إنتاج وتوطين ونشر المعرفة لزم الأمر الاجتهاد من قبل بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية بوضع المعايير والمؤشرات المتعلقة بالجامعات والمراكز البحثية ، بغرض تحديد تنافسيتها ، سواء كان علي المستوي المحلي أو المستوي العالمي ، وتعتبر التصنيفات الدولية أكثر الأساليب استخداما لقياس القدرة التنافسيةللجامعات ، إذ تسعي هذه الاجتهادات إلي وضع ترتيب للجامعات والمراكز البحثية علي مستوي العالم في إطار موضوعي يتسم بالحيادية ويتعدي النزعات الفردية الذاتية.(حسن، ٢٠٠٦ ، ٥٠ -٥١)، وهذا ما أدي إلي ظهور مؤسسات عالمية تهتم بتصنيف الجامعات عالميا بهدف قياس القدرة التنافسية للجامعات ، ومن أبرزها جامعة شنغهاي الصينية ، وجريدة التايمز البريطانية ، ومركز ويبو متركس الأسباني ، ووفقا لمعايير محددة تحددها تلك المؤسسات من أبرزها النشاط البحثي وجودة البرامج التعليمية ، والمكانة الدولية في الأوساط الأكاديمية وحصول أعضاء هيئاتها التدريسية أو خرجيها علي جوائز دولية مرموقة .(محمود، ٢٠١٥ ، ٢٥٤)

التحديات الداخلية

١ - إدارة المعرفة

إن الصراع العالمي في ما بعد الجات ،عالم منظمة التجارة العالمية ،عالم العولمة ،عالم الألفية الثالثة ،لن يكون صراعا علي رأس المال أوالمواد الخام الرخيصة ،أوالأسواق المفتوحة ،بل سيستمر لفترة طويلة صراعاً علي المعرفة ،لأن المعرفة هي التي ستضع القوة، وتوفر المال وتخلق المواد الخام،وتفتح الأسواق، بل أن المعرفة ستشكل اقتصاداً جديداً في مجالاته،وفي آلياته، وفي نظمه.(صباغ، ٢٠٠٣ ،٤٤: ٧٦)

وتعرف إدارة المعرفة علي أنها فن زيادة القيمة من الأصول المعرفية الموجودة في الجامعات واستخدامها ، واستغلالها في تحسين قدراتها وزيادة فاعليتها.(Geng&et at, 2005,1032)**، وتهدف إدارة المعرفة إلي الانتفاع بالمعرفة الموجودة بالجامعات وتضمين هذه المعرفة في أنشطتها ، أو الخدمات التي تقدمها ، لتحسين القدرات الجوهرية ، والميزات التنافسية ، وهذا يعني أنها تركز علي إدارة العاملين ، وتعظيم قدراتهم لإيجاد معرفة جديدة ، وذلك بإيجاد بيئة عمل تساعد علي الإبداع والابتكار اللذان سيقودان الجامعات إلي الميزة التنافسية التي تميزها عن غيرها.**(سعد ، ٢٠١٢، ١٣٨)**كما تظهر أهمية إدارة المعرفة للجامعات ليس في المعرفة ذاتها ، وإنما فيما تشكله من قيمة مضافة لهذه الجامعات ، فإدارة المعرفة تمكن الجامعات من أن تكون أكثر إبداعا ، ومرونة ، وتحولها إلي مجتمعات معرفية تؤمن بالتغير والتطوير وتصل إلي ميزة تنافسية دائمة ، مع البقاء علي رأس المنافسة أو في طليعة المنافسة.**(حسين ، ٢٠١١ ، ٨٣)**ومن الجامعات التى تستخدم ادارة المعرفة جامعة سنغافورة**

٢ - المواءمة بين مخرجات التعليم العالى وسوق العمل

تعد المواءمة بين مخرجات التعليم العالى وسوق العملمن التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين، فسعت العديد من الحكومات وبذلت جهودا كبيرة لإيجاد حلول لمساعدة خريجي الجامعات والكليات والمعاهد التقنية لقبولهم في سوق العمل. وتشير كل المعطيات إلى

ضعف المواءمة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في وطننا العربي والدول النامية بشكل عام .(صائغ،٢٠٠٤)

وباعتبار أن المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل، هي ضرورة وحاجة للطرفين وللمجتمع ككل، فإنه لا بد من تشخيص المعوقات أمام تحقيق هذه المواءمة، للتعامل معها ، ويمكن تحديد أبرز هذه المعوقات فيما يلى :(الزهراني، ١٤٢٣هـ عكة ،٢٠١١ -شاهين ،٢٠١٧)

١- عدم وجود قواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات لتكون الموجه لسياسات القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة.
٢- عدم قدرة مناهج التعليم العالي على تحقيق مواءمة مهارات وقدرات وخبرات الخريجين لمتطلبات القطاع الخاص من العمالة والفنيين.
٣- أن مؤسسات التعليم العالي السعودي لم تبدي أي إشارات تدل على إدراكها لمتطلبات العولمة الاقتصادية والتحديات التعليمية الناتجة عنها.
٤- أن احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية التي يشتد الطلب عليها تتركز في التخصصات الطبية والصحية، والتخصصات الهندسية، والتخصصات الفنية والتقنية، والتخصصات الصناعية، وتخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والخدمات المالية ولإدارية والتجارية والفندقة والسفر، وتخصصات الحاسب الآلي ونظم المعلومات.
٥- سرعة تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم لهذا التغيير.
٦- النقص في برامج التدريب والتأهيل التي تناسب احتياجات سوق العمل.
٧- ضعف الإرتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط لقوى السوق (القوى العاملة).
٨- البطء في تغيير المناهج الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل.
٩- العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل باقتصارها على مسار أحادى الاتجاه من المؤسسات إلى سوق العمل، فالعلاقة السليمة يجب أن تكون باتجاهين، ومن خلال إشراك سوق العمل في بناء الخطط الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي، وإشراكه في تطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتقديم بيانات عن احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، والخطط المستقبلية لكل قطاع من قطاعاته، وتطوير الفنيين العاملين في سوق العمل، وانفتاح سوق العمل بثقة والتزام ضمن مسؤوليته المجتمعية ومصالح التنمية الوطنية.

مما سبق نستخلص بعض المؤشرات التى توضح أهمية العلاقة بين التعليم الجامعى وسوق العمل ، أهمها دور التعليم الجامعى فى تحقيق التنمية الاقتصادية مما يدعو إلى ضرورة الربط بين خطط التعليم الجامعى

والعالى وخطط التنمية كما أشارت بعض هذه الدراسات إلى أن هناك زيادة مستمرة فى أعداد الطلاب ولكنها لا تسير فى الاتجاه الصحيح لأنها لم تستطع الوفاء باحتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة فى التخصصات المطلوبة فضلا عن ضعف مهارات الخريجين المطلوبة لسوق العمل ، وقد ترتب على ذلك أن الزيادة فى أعداد الطلاب المقبولين فى الجامعات وعدم توزيعهم التوزيع المناسب بين التخصصات المختلفة أدى إلى عدم تحقيق ما تحتاجه خطط التنمية ، بل أدى إلى تحقيق وفرة فى تخصصات لايحتاج إليها سوق العمل ، مما أدى إلى هدر الموارد البشرية ، وهدر فى الإنفاق على التعليم الجامعى إن هذا الأمر يدعو إلى ضرورة النظر فى كيفية تحقيق التوازن والتلاؤم بين خريجى التعليم الجامعى وبين حاجات سوق العمل من منطلق أن الجامعة داخل أى نظام تعليمى تحتل أهمية قصوى فيما يتصل بإعداد القوى البشرية ذات المهارات العالية والمؤهلة لتسخير المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية .

٣- إدارة الموارد البشرية

إن تحقيق القدرة التنافسية للجامعات يعتمد علي حسن استثمارها لمواردها النادرة والقيمة وعادة ما تكون هذه الموارد القيمة متعلقة بقدر ما تمتلكه الموارد البشرية من معارف وخبرات ومهارات ، وعلي قدر قدرة الجامعات علي تعظيم مواردها من المعرفة واستغلالها الاستغلال الأمثل لخدمة أهدافها ، وقدرتها علي الصمود في بيئة الأعمال المتقلبة ،(محمد ، ٢٠٠٩ ، ٧٥٧)وتسهم الموارد البشرية في إكساب الجامعات للميزة التنافسية، وذلك إذا توافر فيها شرطان أولهما :أن تكون الموارد البشرية ذات جودة عالية ،وثانيهما: أن تتميز إدارة تلك الكوادر بالطابع الإستراتيجي.(اللوقان، ٢٠١٦ ،٩٨)

إدارة رأس المال الفكري

لقد تزايدت الأهمية الكبري لرأس المال الفكري كمصدر ذي قيمة في بناء مزايا تنافسية مستدامة ، كما أصبح أيضا محركا أساسيا لتكوين القيمة في الأجل الطويل ، وعلي ذلك أصبح يتعين علي الجامعات التحول من السعي نحو تعظيم الاستفادة من الأصول الملموسة إلي الإدارة الفعالة لرأس المال الفكري (Bose and Oh, 2004,347)**ويرجع تفوق إحدي الجامعات علي الأخري رغم تماثلهما في كل شيء على عدد أعضاء**

هيئة التدريس نفسه ، والبرامج والمصروفات ونسبة الالتحاق ، إلي القيمة غير الملموسة التي تضاف إلي المنتجات والخدمات التي تقدمها الجامعات من خلال نجاحها في إدارة رأس مالها الفكري. (محمد ، ٢٠١٠، ٨٨) **ويمكن الاستفادة من إدارة رأس المال الفكري لتحسين القدرة التنافسية للجامعات من خلال ثلاث مراحل هي:**(Ayache&Adjali, 2015, 319-320)

أولاً : خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة.

ثانيا :استخراج القيمة من إدارة الابتكار.

ثالثا : تعظيم القيمة من خلال إدارة الأصول الفكرية للجامعات.

٤ - التمويل

يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب علية. ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.

كليات التربية النوعية شأنها شأن جميع مؤسسات التعليم العالى تعانى من مشكلات كثيرة ومتنوعة تعوقها عن تحقيق معظم أهدافها أبرزها وأهمها على الإطلاق العجز في الامكانات المادية والتجهيزات اللازمة لتلك الكليات .لذلك فهى فى أمسالحاجة للبحثعن وسائل وسبل بديلة للتمويل الذاتى لدعم العملية التعليمية بها .

المحور الثالث : رؤية مقترحة لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة

يتضح مما سبق أن امتلاك وتطوير الميزة التنافسية يمثل هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات لتحقيقة فى ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد العالمى المبنى على المعرفة. وفي ظل تداعيات العولمة وتدويل التعليم وإقتصاد المعرفة أصبحت الجامعات أمام تحدي جديد يطالبها بتحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها علي مستوي العالم. وخاصة بعد ظهور تصنيفات الجامعات العالمية والتي فرضت علي كل جامعة العمل علي صياغة إستراتيجيات تنافسية لبناء واستدامة ميزة تنافسية لها. وانطلاقاً

من الواقع الحالي الذى يشير إلى أنه قد بات لزاماعلى الجامعات أن تسعى إلى امتلاك قدرات تنافسية تساعدها على تحديد صورتها المستقبلية، وبناء استراتيجياتها التنافسية لضمان تميز الأداء والمنافسة المستقبلية.تم إعداد رؤية **مقترحة لتطوير التعليم النوعى فى مصر فى ضوء التحديات المعاصرة** كالتالى.

المنطلقات

بنت الباحثة رؤيتها لتطويرالتعليم النوعى فى مصر على عدة منطلقات حددتها فى النقاط التالية:

١. كثرة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي تواجهها الجامعات والتى منها العولمة ، وثورة المعرفة والمعلوماتية والتنافسية ، فرضت عليها ضرورة تحسين قدرتها التنافسية بشكل مستمر لتلبية متطلبات الجودة والتميز، وبما يمكنها من التعامل مع هذه التحديات.

٢. تحرير التجارة الدولية في الخدمات ومنها الخدمات التعليمية.

٣. الاستجابة للتغيير والتطوير الذي تتطلبه المرحلة الحالية والمستقبليةحيث إن دراسة القدرة التنافسية في كافة المجالات تعد مطلباً حضارياً تفرضه طبيعة الصراع الحضاري والتسارع التكنولوجي والمعلوماتي، وما أفرزته العولمة من متغيرات.

٤. أن امتلاك وتطوير القدرة التنافسية يمثل هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات لتحقيقة فى ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد العالمى المبنى على المعرفة.

٥. توجه العديد من الجامعات المصرية نحو العالمية ودخول الجامعات المصرية إلى السباق العالمى .

٦. المنطلق التكنولوجى نحو مجتمع علمى تكنولوجى يرتكز إلى اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

٧. وجود خطة للتنمية المستدامة الإقتصادية والبشرية تحقق طموحات المجتمع المصرى .

٨. تنوع معايير تصنيف الجامعات محليا وإقليميا وعالميا والتي يجب أن تستند إليها الجامعات لتحسين قدرتها التنافسية.

٩. تنمية وتفعيل رأس المال الفكرى بالجامعات والإستفادة منه فى إطار يتلائم مع معطيات العصر والقيم الإجتماعية فى مجتمعنا المصرى وأمتنا العربية .

أهداف الرؤية المقترحة

١. تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية والتي يتحقق معها التواجد على خريطة الجامعات المتميزة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

٢. وضع رؤية استراتيجية لتطوير التعليم النوعى فى مصر ومتطلبات تنفيذها

٣. تحديد مراحل تطوير التعليم النوعى فى مصر واليات تنفيذها.

٤. اقتراح مجموعة من المحاور لتطوير التعليم النوعى فى مصر .

٥. وضع نماذج استرشادية لتتنفيذ خطة تطوير لتطوير التعليم النوعى فى مصر.

مراحل التصور

يوضح الشكل التالى مراحل التصور المقترح

شكل (٣) مراحل الرؤية المقترحة(من إعداد الباحثة)

المرحلة الأولى: دراسة الوضع الراهن للتعليم النوعى فى مصر

آليات التنفيذ:

- التحليل البيئى(SWAT)

تحليل البيئة الداخلية والخارجية لكليات التربية النوعية فى مصر للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لتطوير كليات التربية النوعية .

- التهيئة ووضع رؤية الكلية لتطوير برامجها النوعية فى ضوء نتائج التحليل البيئى للوضع الراهن للكلية. ويتطلب الآتى :

- اقناع قيادات الكلية بأهمية تطوير برامج التعليم النوعى بالكلية وانعكاساته على الكلية ومنسوبيها.
- نشر ثقافة وفكر التطوير والتنافسية لمنسوبى الكلية.
- تبنى قيادات الكلية لقيم الشفافية والمسائلة والمحاسبية والتميز والإبداع والريادة والمشاركة والإلتزام وتمكين العاملين للاستثمار الجيد للطاقات الإبداعية فى عملية التطوير .
- وضع رؤية الكلية لتطوير برامجها.

- تحيد أهداف الكلية لتطوير برامجها النوعية.

ويمكن إجمال الأهداف فى النقاط التالية :

١)إعداد خريجين متميزين ذوى كفاءة وفعالية تعليمية ومهنية بما يلبى احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

٢)تحقيق التميز البحثى بما يحقق الريادة العالمية للكلية والجامعة .

٣)تكوين صورة وسمعة متميزة للكلية .

٤)تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة مع المؤسسات المحلية والوطنية والدولية .

٥)الارتقاء بالأداء الإدارى والتقنى والمعلوماتى للكلية .

٦)تحسين كفاءة ورضا الكفاءات البشرية المتميزة والمحافظة عليها .

المرحلة الثانية : تهيئة البيئة التنظيمية المناسبة لتطوير برامج التعليم النوعى بالكلية

آليات التنفيذ

- تهيئة البيئة الخارجية

١ - الدولة: دعم الدولة الكليات والجامعات يأتي عبر ثلاث قنوات التشريع والتنظيم والتمويل .

- التشريع يتعلق بتنظيم الكليات والجامعات ، عبر التحول من ميزانيات الأداء إلى أنواع مختلفة من الميزانيات التي تركز على الأداء والكفاءة ، ومنح التمويل بناء على نتائج الأداء والعمل المتفوق.
- التنظيم عبر منح الكليات والجامعات الاستقلالية التنظيمية والإدارية والمالية وإدارتها بما يتضمن مرونة القرار ، عبر مجالس أمناء يمتلكون القدرة على سرعة اتخاذ القرارات والابتعاد عن الروتين الحكومي الطويل .
- التمويل المستمر والدائم حتى يمكن للكليات القيام بأدوارها بكفاءة ، وبما يضمن قدرتها على التحول نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

٢ - المجتمع: للمجتمع توقعات معينة من الكليات والجامعات تتمثل في تعليم وتدريب وتأهيل المواطنين واستيعابهم في هذه المؤسسات ، وهذا يتطلب تفهما مجتمعيا داعما لتعزيز تنافسية هذه المؤسسات بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة .

٣ - مؤسسات ضمان الجودة : حتى يمكن للكليات والجامعات العمل وفق شروط وبيئة تنافسية صحية ، ووفق معايير تقويم وجودة متسقة مع المعايير الدولية.

- تهيئة البيئة الداخلية :

الثقافة التنظيمية:المبنية على قيم التميز والإبداع والإبتكار ، والمبادرة والتمكين الإدارى .

١- قيادة الكلية : القادرة على تبنى رؤية استراتيجية تسمح بالتحول نحو الاقتصاد المعرفى، والقدرة على حفز منسوبى المؤسسات والتأثير فيهم وخلق فرق العمل ، والانتماء والولاء للمؤسسة.

٢- الموارد والكفاءات :يعتبر الانسان هو المحرك الحقيقى لأى تنظيم ومؤسسات التعليم مؤسات معرفية بدرجة كبير تحتاج من أجل العمل بكفاءة وفاعلية أن تضم بين جنباتها كفاءات ذات مؤهلات وقدرات متميزة

،هذه الكفاءات والقدات هى من يخلق التميز والفارق بين الكليات والجامعات خاصة عندما يتم دعمها بموارد مالية ومادية وتقنية تسهل عملها وتساعدها على الابداع والابتكار.

٣- البنية التحتية : بنية الكليات والجامعات تمثل البيئة التى تخص عمليات وأنشطة المؤسسة ، وتوفر البيئة المناسبة (من مبانى ومعامل ، مختبرات ومصادر معرفة ..الخ)يدعم أداء تلك العمليات والأنشطة ويوفر تعزيزا مهما فى الانصراف نحو الإبداع والإبتكار بدلا من البحث عن متطلبات العمل الأساسية.

المرحلة الثالثة:وضع خطة استراتيجية لتطوير برامج التعليم النوعى بالكلية

آليات التنفيذ

- تحديد محاور الخطة وصياغة الأهداف والأنشطة والوزن النسبى لكل محور من المحاور

فى ضوء التحديات المعاصرة للتعليم الجامعى عامة والنوعى خاصة وضعت الباحثة عددا من المحاور كالتالى :

- الطلاب والخريجون١٥٪
- البرامج الدراسية١٥٪
- الموارد البشرية١٠ ٪
- التقنية ونظم المعلومات ١٠٪
- السمعةالأكاديمية٥ ٪
- أعضاء هيئة التدريس ١٠٪
- البحث العلمى ١٥٪
- الموارد المادية ١٠٪
- الشراكات ١٠٪

جدول (٧) يوضح المحاور والأهداف والأنشطة المقترحة

المحور	النسبة	الأهداف	الأنشطة
الطلاب والخريجون	١٥	-إعداد وتأهيل طالب الكلية -استقطاب الطلاب المتميزين والموهوبين	– تطوير سياسات القبول بالكليات لتصبح مبنية على أسس تنافسية. – اعداد خريجين متميزين بما يلبى احتياجات سوق العمل . – امتلاك طلاب الكلية مهارات اعداد البحوث العلمية والاتصال الناجح مع الآخرين. – تمكين طلاب الكلية من توظيف تكنولوجيا المعلومات فى عملية التعلم. – تطوير أساليب تقويم الطلاب . – تطوير البيئة التعليمية بالكلية . – تجويد الخدمات التعليمية والبحثية والترفيهية والطبية

		-استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب الوافدين للدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى	– تحسين برامج وخدمات الارشاد الأكاديمي بالكلية . – دعم الأنشطة الطلابية وتحسين آليات تنفيذ برامجها – تطوير برامج وتقنيات التعليم الإلكتروني . – انشاء مراكز لاكتشاف الموهوبين ورعاية الابداع. – إنشاء مراكز للمشروعات الصغيرة للتدريب العلمى والعملى للطلاب فى جميع الجامعات المصرية. – إعداد وتصميم برامج تعليمية وتدريبية ملائمة يمكن استخدامها للارتقاء بالمعرفة والمهارة المالية للطلاب الراغبين فى الدخول فى مجال المشروعات الصغيرة. – تصميم برنامج باستخدام شبكة المعلومات لتنمية المهارات الخاصة بإدارة المشروعات لدى طالبات شعبة الاقتصاد المنزلى وقياس فعاليته . – إحداث تغيير جذرى فى قطاع التعليم النوعى والتدريب لتنمية مهارات الخريجين للقيام بمشروعات صغيرة. – عقد اتفاقيات تعاون دولية وبرامج للمشاركة والتبادل الطلابى مع الكليات والجامعات المتميزة عالميا . – تيسير اجراءات التحاق الوافدين من الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى – تطوير اللوائح ونظم الدراسة لجذب الطلاب الوافدين من الدول العربية والأجنبية –استحداث بعض البرامج التي تتناسب مع احتياجات الطلاب الوافدين. –التوسع في اعداد برامج تعليمية متميزة ذات جودة عالية. – تسويق البرامج الدراسية بالجامعة محليا واقليميا وعالميا.
أعضاء هيئة التدريس	١٠	-تطوير كفاءة أعضاء هيئة التدريس - استقطاب أعضاء هيئة التدريس من ذوى القدرات الابتكارية والابداعية. -استقطاب المتميزين من أعضاء هيئة التدريس وخاصة	– تنميةالمهارات الأكاديمية والادارية لأعضاء هيئةالتدريس ومعاونيهم بالكلية. – رفع الكفاءة الأكاديمية والبحثية والمهنية لعضو هيئة التدريس. – تطوير نظم التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية بما يخدم تطوير التعليم النوعي . – الأخذ بمبدأ التكوين المهني للمدرس الجامعي وادخال الثقافة التكنولوجية في برامج الإعداد. –توفير ما يلزم لأعضاء هيئة التدريس من امكانات تعليمية وبحثية. –تحسين المستوى الاجتماعي والمادي لأعضاء هيئة التدريس المتميزين . – مكافأة للأداء المتميز ومحاسبة الأداء المتدني. –استحداث آليات لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين. –انشاء برامج تبادل الأساتذة مع الجامعات المتميزة محليا ودوليا. – تفعيل الشراكات الأكاديمية والبحثية مع الأساتذة المتميزين لدعم الجامعات والكليات وتحسين مستويات تصنيفها اقليميا وعالميا.

		الحاصلين على جوائز علمية مرموقة عالميا. -استقطاب القيادات العلمية المبدعة والمتميزة. -استقطاب الكفاءات العلمية المتميزة المهاجرة	– تخصيص ميزانية كافية لاستقطاب الأساتذة الزائرين. -رصد ميزانيات مناسبة للزيارات العلمية لأعضاء هيئة التدريس -تأسيس مركز لإعداد وتأهيل القيادات المحتملة بالكليةوتجهيزها للمناصب القيادية الأكاديمية والادارية الشاغرة -وضع خطة على أسس علمية ، لتدريب القيادات بالكلية. -الاعتماد على معايير التميز والكفاءة في اختيار القيادات الجامعية (أكاديمية/ إدارية) بالكلية. -اختيار قيادات الكلية تؤمن بالتغيير والتجديد والابداع فلسفة ومنهجا وسلوكا. -وضع واستراتيجية لإعادة استقطاب الكفاءات العلمية المهاجرة وخاصة المتميزين والمبدعين منهم. -مشاركتهم في مؤتمرات علمية أو ندوات لنقل معارفهم وخبراتهم لزملائهم .
البرامج الدراسية	١٥	تطوير البرامج الدراسيةالحالية استحداث برامج متميزة	– مراجعة البرامج الدراسية الحالية – تطوير البرامج الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى وفق معايير أكاديمية عالمية -اضفاء البعد الدولي على المقررات والتخصصات النوعية بما يتلائم مع متطلبات العصر ومستجداته . -تصميم برامج تعليمية في التخصصات النادرة والتى تدعم مزايا تنافسية عالمية للكلية. – إعداد برامج اكاديمية وأنشطة تعليمية دولية لاستقطاب الطلاب والباحثين من كل دول العالم . – توطيد علاقات التعاون والشراكة والتوأمة مع الكليات والجامعات المصنفة عالميا في مجال البرامج والخطط والمناهج الدراسية. -تبني المدخل التكاملى فى بناء البرامج والمقررات المختلفه.
البحث العلمى	١٥	-تحقيق التميز البحثى بالكلية -استقطاب طلبة متميزين	-وضع خطة بحثية للكلية وأقسامها وتوسيع نطاق مشاركة المؤسسات المجتمعية والمراكز البحثية . -تطوير برامج الدراسات العليا وفق معايير أكاديمية تواكب أحدث تطورات العصر. -تأهيل مراكز الكلية البحثية ومعاملها للاعتماد الاكاديمي في اطار معايير أكاديمية عالية. -الارتقاء بمجالات البحوث التي تتسق مع الخطط التنموية للبلاد. -زيادة الميزانيات المتخصصة للبحث العلمى بما يوجد المرونة الكافية لتمويله. -ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية وتشجيع الأبحاث المتميزة.

		للدراسات العليا	-استخدام مصادر تمويل البحث العلمي(الكراسة العلمية). -تطوير نظم النشر العلمي للأبحاثفي المنافذ الدولية المعترف بها -التسويق المحلى/ العالمى للبحوث العلمية التطبيقية التى تنتجها الكلية. - انشاء حاضنات الأعمال ومناطق التقنية (حدائق التكنولوجيا) داخل الكلية . – عقد التحالفات الاستراتيجية مع الكليات والجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص قطاع الصناعة والقطاعات التنموية. - تطبيقات ادارة المعرفة وزيادة الأعمال وتشجيع بيئة الابتكار والابداع. -توجيه البحث العلمي للتخصصات التطبيقية. - تبنى سياسة قبول تتيح للكلية الحصول على طلاب متميزين بمرحلة الدراسات العليا. - تحسين خدمات المكتبات ومصادر المعلومات بالكلية . - مراجعة برامج الدراسات العليا ووضع برامج تعليمية متميزة تناسب احتياجات المجتمع. - عقد اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مع الكليات والجامعات المتميزة داخل مصر وخارجها - انشاء وحدة لتسويق برامج الدراسات العليا بالكلية داخليا وخارجيا . - توفير خدمات البحث العلمي لمنسوبي الكلية
الموارد البشرية	١٠	تحسين كفاءة ورضا الموارد البشرية بناء الثقة التنظيمية	- تعزيز قيم ثقافية تركز على التفوق في الأداء – اتباع سياسة لاستقطاب الكفاءات والقدرات المتميزة – توفير مناختنظيمي معزز ومحفز لبقاء العاملين في المؤسسة التعليمية – التوجه نحو الإثراء الوظيفي عبر تطبيق التمكين الإداري للعاملين - الارتقاء بالموارد البشرية لأقصي درجات المهارة للتأكد من إطلاعهم وإلمامهم بمعايير التميز فى اتخاذ وصناعة القرار ، وآليات تطبيقها . – دعم بيئة المبادرة والابتكار والإبداع – توضع معايير عادلة وواضحة للترقيات والمكافآت – توفير التدريب والتطوير المستمر للعاملين . - وضع معايير موضوعية لتقييم أداء القوى البشرية بالكلية - تعزيز الجدارة بالثقة كمسئولية أخلاقية لكل العاملين بالكلية . - تعزيز قدرات العاملين بالكلية - تشجيع الأفكار الجديدة والمقترحات التطويرية للعاملين بالكلية ومكافأتها. - تيسير تشكيل فرق العمل البحثية . - تصميم برامج تدريبية موجهة لإيجاد التفاعل الاجتماعي المطلوب ،لنقل المعرفة الضمنية وتبادلها مع الآخرين وتحويلها إلى معرفة ظاهرة وتنظيمية

			– بناء ثقافة تنظيمية تشجع على التعلم والمبادرات الفكرية. – تحول القيادات من الفكر القائم على تجنب المخاطر إلى الفكر القائم على تشجيع المخاطرة والابداع. –التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.
الموارد المادية	١٠	تنمية الموارد المادية بما يدعم القدرة التنافسية للكلية	–تطوير الأنظمة المالية الإدارية – تعزيز الخدمات المساندة – معدل دوران العاملين . –تحسين المرافق والبنية التحتية –تنمية الموارد الذاتية للكلية – إعادة هيكلة الإنفاق وترشيده وإجراء زيادة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة – التحسين المستمر لموارد الكلية – درجة تنوع الموارد المالية
السمعة الأكاديمية	٥	تكوين صورة وسمعة متميزة للكلية	–تعزيز المركز التنافسى للكلية –زيادة براءات الاختراع – تنوع الجوائز الأكاديمية – تميز المجلات المنشورة – الطلب علي الخريجين –خطة لزيادة التحاق الطلبة الدوليين –جوائز التميز الأكاديمي – تحسين موقع الكلية والجامعة في التصنيفات الدولية
الشراكات	١٠	تفعيل الشراكات المحلية –تطوير وتفعيل العلاقات الخارجية للجامعة والتعاون الدولي.	–إعداد خطط زمنية للتدريب المجتمعى مدعمة بميزانيات تنفيذها. –تطوير برامج التدريب لمسايرة ما يستجد من معارف. – تدعيم دور الكلية فى مجالال تنوير ونشر الوعى والتاكيد على الهويه الثقافيه وتعميق الانتماء. – توفير البرامج التدريبيه المناسبه لاحتياجات العاملين – عقد المؤتمرات وورش العمل حول قضايا خدمة المجتمع وتنمية البيئه. –تقوية الروابط بين الكليه وخريجيها لتحقيق تنميةالمجتمع. –توجيه البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئةا لتدريس نحو مشكلات المجتمع وقضاياه. –دراسة وتحديد متطلبات واحتياجات ورغبات سوق العمل من مخرجات الكليات. – تصمم الكليات رؤيتها وأهدافها واستراتيجيتها وبرامجها الاكاديميه وفق احتياجات سوق العمل . –عقد شراكات مع جهات خارجية لتمويل برامج التميز.

			-اجراء اتفاقيات تعاون مع الكلياتوالجامعات المتميزة على كافة المستويات. - زيادة برامج التبادل الطلابى الدولية - زيادة التحالفات الاستراتيجية مع الكليات والجامعات المتميزة -آلية لزيادة عدد الوافدين
التقنيـــــة ونظـــــم المعلومات	١٠	-الإرتقـــاء بالأداء الإدارى والتقنـــــى والمعلومـــاتى للكلية	- التحول نحو تطبيق الادارة الإلكترونية - الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يدعم عملية التدريس والبحث العلمي وانتاج المعرفة - توفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها - الاستثمار في نقل وتوطين التقنية بما يعزز الاقتصاد المعرفي - الاستثمار في متابعة مستجدات التقنية وتوفير متتطلبات العملية التعليمية والبحثية. - امتلاك الكليات بنية تحتية للاتصالات الإلكترونية ، وقواعد بيانات ومعلومات علي درجة عالية من التقدم ، وبوابات ومواقع إلكترونية . - توفير المعلومات الكافية لرصد التغيرات التي تطرأ والتي يجب أن تتبناها الكليات في الوقت الحاضر كمحصلة لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT. - توفير القدر الكافي من المعلومات المستقبلية التي ترصد المخاطر التي تتعرض لها الكليات في المستقبل وكيفية مواجهتها.

- **تحديد الجهات التى يمكن أن تشارك فى تنفيذ الخطة**

تتعدد الجهات التي يمكن أن تشارك في تنفيذ الرؤية المقترحة لتطوير التعليم النوعى فى مصر ، لكى يمكن وضع الكلية على خريطة الجامعات العالمية ، ومن هذه الجهات المجلس الأعلى للجامعات،لجنة قطاع التعليم النوعى و وإدارات الجامعة والكلية والعاملين بالكلية ، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بمختلف مؤسساته.

- **تحديد متطلبات تنفيذ الخطة**

- توفير البنية التحتية المناسبة لتنفيذ خطة تطوير التعليم النوعى فى مصر وأنشطتها
- بناء ثقافة تنظيمية تشجع على نقل وتبادل الخبرات المختلفة، وتؤكد على الإبداع والتميز
- تحديث الهيكل التنظيمي للكلية بشكل مستمر مما يمكن من تطوير برامجها.
- توسيع فرص مشاركة رأس المال البشري بالكلية في صنع واتخاذ القرارات

- وضع السياسات العامة اللازمة لتعظيم الاستفادة من تطويربرامج التعليم النوعى ، كذلك اتباع سياسة

المقارنة المرجعية مع إحدى الكليات أوالجامعات المتميزة على المستوى العالمي.

- تأسيس نظام لتفعيل قنوات الاتصال بين الكلية وقطاعات المجتمع المحلي بما يحقق مشاركتهم في أنشطة الكلية دون الإضرار بحريتها الأكاديمية
- وضع معايير موضوعية لتقييم أداء القوى البشرية بالكلية بما يتناسب مع اسس ومبادئ ومتطلبات تطوير برامجها.

المرحلة الرابعة : تنفيذ الخطة ومتابعتها

آليات التنفيذ

- ووضع المحاور والأهداف والأنشطة لكل محور فى صورة بطاقات باستخدام بطاقة الأداء المتوازن كالآتى:

(نماذج للمحاور باستخدام بطاقة الأداء المتوازن)

جدول(٨) لمحورالتقنية ونظم المعلومات

الأهداف	الوزن ١٠٠٪	الهدف	المبادرات أو الأنشطة	المؤشرات	التكلفة		المنجز	طريقة القياس	النتيجة النهائية *	المستهدف
					تمويل حكومي	تمويل ذاتي				
الإرتقاء بالأداء الإدارى والتقنى والمعلوماتى للكلية	١٠٪	٩٠٪	-التحول نحو تطبيق الادارة الإلكترونية - الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يدعم عملية التدريس والبحث العلمي وانتاج المعرفة - توفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها -الاستثمار في نقل وتوطين التقنية بما يعزز الاقتصاد المعرفي - متابعة مستجدات التقنية وتوفير متطلبات العملية التعليمية والبحثية. - امتلاك الكليات بنية تحتية للاتصالات الإلكترونية ، وقواعد بيانات ومعلومات علي درجة عالية من التقدم ، وبوابات ومواقع إلكترونية .				٦٥	كمية : رقمية ، نسبة مئوية	٧.٢	١.٨

*يتم حساب النتيجة النهائية على أساس أنها تساوي وزن القياس مضروب فى المنجز فعلا /الهدف

			- توفير المعلومات الكافية لرصد التغيرات التي تطرأ والتي يجب أن تتبناها الكليات في الوقت الحاضر كمحصلة لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT. - توفير القدر الكافي من المعلومات المستقبلية التي ترصد المخاطر التي تتعرض لها الكليات في المستقبل وكيفية مواجهتها.							
إجمالي المحورية البطاقة	١٠٪	٩٠٪								

- **تحديد معوقات التنفيذ** وكيفية التغلب عليها

من المحتمل أن الكلية تواجه العديد من المعوقات التي تضعف من قدرتها على تطوير برامجهاويمكن إجمالها وكيفية التغلب عليها في النقاط التالية:

- ضعف البنية التحتية بالكلية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال دعم وتطوير البنية التحتية المتكاملة للكلية (من مبان، ومعامل، وقاعات دراسية، مكتبات ومختبرات، ومصادر معرفة) وإنشاء (مراكز تدريبية جديدة، ومراكز لتسويق خدمات الكلية، ومراكز التميز، وحاضنة للأفكار الابتكارية) مع التأكيد على الصيانة الدورية للبنية التحتية .

- جمود القوانين واللوائح التي تضعف من نجاح الكلية في تطوير برامجها ويمكن التغلب على ذلك من خلال: تطوير اللوائح ونظم الدراسة لجذب الطلاب الوافدين من الدول العربية والأفريقية والعالم أجمع (أنظمة القبول - نظام الدراسة بالساعات المعتمدة - ابتكار برامج تخدم البيئة العربية والأفريقية - نظم التعلم الإلكترونية الافتراضية - التربية الخاصة)، وتطوير اللوائح والقوانين التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية لكافة المنتسبين بالكلية بشكل مستمر بما يتوافق ومتطلبات التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة والتي من اهمها: اعتماد على معايير التميز والكفاءة في اختيار القيادات الجامعية (أكاديمية/إدارية) بالكلية، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل القوانين الرادعة للسرقات العلمية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية .

- تدني المخصصات المالية الموجهة لأنشطة البحوث والتطوير والتدريب (النشر الدولي، التدريب الإبداعي، جوائز التميز، تبادل الزيارات العلمية للأساتذة والطلاب) بالكلية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال ابتكار

سبل جديدة لزيادة الموارد المالية للكلية مع ضرورة الاستغلال الأمثل لإمكاناتها مثل: عقد اتفاقيات تعاون مع بعض المنظمات الدولية لتمويل البحوث ذات الصفة الابتكارية والابداعية. (استحداث الكراسى العلمية)

- ضعف المناخ التنظيمي بالكلية: حيث يغلب على روح العمل والثقافة النشطة في الكلية المنافسة غير الصحية التي لا تشجع روح التعاون والحوار والمناقشة البناءة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال خلق ثقافة تنظيمية قائمة على قيم التميز، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتنافس، وتشجع على تمكين العاملين بالكلية، للاستثمار الجيد لطاقاتهم الإبداعية وقدراتهم الفكرية .

- ضعف قناعة القيادات بالعائد الذي يتحقق من تطوير برامج الكلية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: تنمية وعي وإدراك القيادات بأهمية تطوير القدرة التنافسيةعامة ورأس المال البشري خاصة مع ضرورة تنميته والاحتفاظ به وحسن توظيفه بالكلية، وعقد برامج تدريبية لتدريب القيادات بالكلية وتنمية مهاراتهم القيادية وعقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات الهادفة إلى نشر القيم الداعمة لنجاح تطوير برامجها.

- ضعف قنوات التواصل بين الكلية والقطاعات المستفيدة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: استحداث قنوات اتصال جديدة لتقديم خدمات واستشارات تفيد المجتمع مثل مؤتمر سنوي بالكلية، تشارك فيه كل الجهات المجتمعية المستفيدة من الكلية، وكذلك وزارة التربية والتعليم ومراكز البحوث التربوية، والإفصاح عن رأس المال الفكري الخاص بالكلية في صورة نشرات علمية يتم تبادلها بين الكلية ومؤسسات المجتمع، ومن ثم تتحقق الشفافية والمصداقية، إقامة علاقات الشراكة والتحالفات الاستراتيجية مع الجهات المجتمعية ذات الصلة بالكلية، واتباع نمط الإدارة التشاركية التي تتيح فرصة للمستفيدين للمشاركة كأعضاء في المجالس الرسمية للكلية (لزيادة الثقة، والمشاركة في صنع القرار، وبناء الثقة).

- شكلية ونمطية البرامج التدريبية المقدمة للموارد البشرية بالكلية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: إعادة النظر في فلسفة التدريب وصياغتها من جديد وفق مفاهيم إدارة رأس المال الفكري بما يكفل تنمية قدرات ومهارات كافة المنتسبين للكلية.

- **آلية متابعة تنفيذ الخطة**

- يختص فريق التخطيط الاستراتيجي بالكلية بمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطويربرامجها.

- تصاغ الخطة الإجرائية عن النصف سنة المقبل، تحتوي علىالأنشطة التفصيلية، وترفع لعميد الكلية، أو الوكيل المفوض بمتابعة الخطة الاستراتيجية، لتوجيهها للمسئولين عن التنفيذ .

- توجه تقارير إنجاز الأنشطة من جهات التنفيذ في نهاية كل ستة أشهرإلى إدارة الكلية ومنها لفريق التخطيط الاستراتيجي،لدراسة معدلات الإنجاز، والأداء ،واقتراح التحديث المطلوب بالخطة، وإعداد الخطة الإجرائية التالية.

- يرفع تقرير سنوى لإدارة الكلية من فريق التخطيط الإستراتيجي عن مدى التقدم في الخطة والمعوقات والمستجدات ومقترح تحديث الخطة.

المراجع

١ - **أحمد سيد مصطفى(٢٠٠٦):إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠ منهج عملى للتنافس بالجودة ،الناشر المؤلف،القاهرة.**

٢ - أحلام رجب عبد الغفار، الكفاية الداخلية لكليات التربية النوعية ، مجلة كلية التربية ، العدد٣٨، جامعة الأزهر، لعام١٩٩٣/١٩٩٤

٣ - **أشرف السعيد أحمد محمد (٢٠٠٩): " أدوار رؤساءالأقسام الأكاديمية لتطبيق مدخل إدارة المعرفة بالجامعات المصرية ، مؤتمر التعليم فى مطلع الألفية الثالثة اجودة – الإتاحة – التعلم مدى الحياة ، المؤتمر الدولى السابع لكلية الدراسات التربوية جامعة القاهرة ، ١٥ -١٦ يوليو .**

٤ - **السيدة محمود إبراهسم سعد (٢٠١٢) " ممارسات إدارة المعرفة لدي القيادات الجامعية دراسة تطبيقية علي جامعة الإسكندرية " ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، العدد (٢٣) .**

٥ - أمير الفونس عريان ،حسام الدين محمد السيد (٢٠٠٦) : اقتصاد المعرفة وعلاقته بالاقتصاد الجديد ، تحرير أحمد عبد الونيس ومدحت أيوب "اقتصاد المعرفة " ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية .

٦ - **حسين عمر(٢٠٠٢): الجامعة – الخصخصة،دارالكتابالحديث،القاهرة.**

٧ - **خالد صالح حنفي محمود (٢٠١٥) " التصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية إفادة الجامعات العربية منها : دراسة تحليلية نقدية " ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الخام لضمان جودة التعليم العالي ، جامع الشارقة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ٣ -٥ مارس .**

٨ - زهير السعيد السيد حجازي، بعض مشكلات التربية النوعية في ج.م.ع، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة المنصورة،١٩٩٤.

٩ - **عبد الله بن محمد علي العامري (٢٠١٥) " رؤية مستقبلية لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء اتجاهات تدويل التعليم العالي المؤتمر التربوي الدولي الأول بعنوان تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية : رؤية استشرافية ، المملكة العربية السعودية ، كلية التربي ، جامعة الجوف ، ٢٤ -٢٥ فبراير .**

١٠ - عبد المجيد مفيز (٢٠٠٦): التوأمة الأكاديمية بين الجامعات: شراكات نحو الجودة النوعية، التربية، البحرين، ع١٩.

١١ - **عصام الدين برير ، آدم عوض الله (٢٠٠٨) " ورقة علمية عن واقع كليات التربية بالوطن العربي في ضوء منظومة الجودة ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد (١٨) ، العدد (٣) .**

١٢ - **علي عبد ربه حسين (٢٠١١) " تصور مقترح لتطبيق إدارة المعرفة في إدارة المدارس الثانوية العامة دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد (٢١) ، العدد (٣) .**

١٣ - عماد عبد الوهاب صباغ (٢٠٠٣) : علم المعلومات ، الإمارات ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

١٤ - **فاطمة زكريا محمد (٢٠١٠) " تطوير إدارة المعرفة في الجامعات المصرية علي ضوء خبرات بعض الدول " ، مجلة الثقافة والتنمية ، العدد (٣٥) .**

١٥ - **فرانشيسكو خافيير كاريللو (تحرير) (٢٠١١) : مدن المعرفة المداخل والخبرات والرؤى ،ترجمة خالد على يوسف ،عالم المعرفة ،عدد ٣٨١،المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ،الكويت.**

١٦ - فيليب جي ألتباخ، وليز ريز بيرغ، ولورا إي رامبلي (٢٠١٠): توجهات في التعليم العالي العالمي: رصد الثورة الأكاديمية. المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي.

١٧ - مجدي محمد يونس ٢٠١١ **: مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي** ، كلية التربية بالقصيم ، السعودية . متاح على : http://www.aljaliah.net/articles/217.html

١٨ - محمد ابراهيم عكة ٢٠١١م : **الموائمة بين مخرجات الجامعات الفلسطينية ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني** ، كلية فلسطين الأهلية الجامعية .

١٩ - محمد أحمد شاهين (٢٠١٧) : **المواءمة بين نتاجات التعليم العالي وسوق العمل** جامعة القدس المفتوحة.

٢٠ - **محمد بن فهاد اللوقان (٢٠١٦) " أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية في جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية ن الرياض ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد (٢٨) ، العدد (١) .**

٢١ - **محمد حسنين عبده العجمي (٢٠٠٣) " التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العدد ٥٢ ، الجزء الأول .**

٢٢ - **محمد صبرى الحوت ، صلاح الدين محمد توفيق ، أحمد عابد ابراهيم (٢٠١٦) : التنافسية بين الجامعات ،**

٢٣ - **محمد عبد الرازق إبراهيم ويح (٢٠١٣) " التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها : رؤية نقدية ، مجلة دراسات عربية في التربية وعلمالنفس ، العدد(٤١) ، الجزء (٣) .**

٢٤ - **محمد عشري حسن عبد المهدي (٢٠٠٦) " مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية في ظل المناهج الاقتصادية والتصنيفات الدولية ، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ،مركز بحوث التجارة الخارجية بالتعاون مع مشروعات تطوير وتحديث الجامعة بجامعة حلوان ، جامعة حلوان ، القاهرة ٧ -٩ مايو ٢٠٠٦.**

٢٥ - منى ياسين محى الدين محرم، دراسة ميدانية لبعض مشكلات كلية التربية النوعية في مصر ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

٢٦ - **نادر أبو خلف (٢٠٠٤): التعريف بتصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية ،مؤتمر النوعية فى التعليم الجامعى الفلسطينى ، برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية فى جامعة القدس المفتوحة ،راما لله، ٣ -٥/٧/2014.**

٢٧ - هاشم الشمري ونادية الليثي (٢٠٠٨) : الاقتصاد المعرفي، ط١ ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع .

٢٨ - وثيقة المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مقدمة من المدير العام إلى المجلس، دمشق للفترة من ٢١-٢٤ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ تحت شعار **"التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة".**

٢٩ - وزارة التعليم العالى، ادارة التخطيط والمتابعة، مجموعة قرارات وزارية خاصة بإنشاء كليات التربية النوعية.

٣٠ - وزارة التعليم العالي ، مركز المعلومات والتوثيق، ادارة الاحصاء،٩٠-١٩٩١،ص٤.

٣١ - **يوسف سيد محمود ،وحامد عمار(٢٠٠٩): رؤي جديدة لتطوير التعليم الجامعي ، القاهرة ، الدارالمصرية اللبنانية.**

المراجع الأجنبية :

32- **Ayache, Zoubeir&Adjali,Dallel (2015):The role of Intellectual Capital Management in Enhancing OrganizationCompetitiveness: An Empirical studyon Algerian Insurance Organizations, Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing ,Rome-Italy ,Vol.(6),No.(3).**

33- Beelen, B & Jones, E. (2015). Redefining Internationalization at Home. Bucharest. Romania: Bologna Researchers Conference.

34- **Bose, S. and Oh, K.B.(2004)." Measuring strategic valuc-drivers for managing intellectual capital", The Learning Organization,Vol.11,No,(4),No.(5).**

35- Dang Duc et Umemoto Katsuhiro(2009): Modeling the development toward the knowledge economy: a national capability approach, **Journal Of Knowledge Management**, Vol. 13, No. 5, pp. 359-372.

36- **Geng, Qian and others (2005)." Comparative knowledge management: A pilot study of Chinese and American universities" Journal Of The American Society For Information Science And Technology,Wiley Periodicals, Inc, Vol,(56), No.(10).**

37- Paillard Sandrine, **Les indicateurs de l'économie de la connaissance**, Note d'introduction aux travaux du séminaire d'experts réuni dans le cadre de l'axe « La France dans l'économie de la connaissance » du programme de travail du SDTI, pp. 1-65.

38- Roberts Joanne(2009): Position paper The global knowledge economy in Question, **Critical perspectives on international business**, Vol. 5, No. 4, pp. 285-303.

39- **SESRTCIC/Ankara centre(2007): Academic Rankings of Universities in the OIC Countries,Organization of The Islamic Conference, Ankara.**

40- **Vargers, AndreisRauh(2011) : Global University Rankings and Their Impact, European University Association.**

41- Wit, H. D. Hunter, F.,Howard,L. & Egron- polak, E.(2015) Directorate- general for Internal Policies Policy Department B: Structural and cohesion Policies culture and Education " Internationalization of Higher Education'.European parliament Committee.

42- المواقع الالكترونية

- http://www.shafaff.com/article/35308

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9_(%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%B9%D9%8A%D9%86_%D8%B4%D9%85%D8%B3)